مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٧٦**

الخميس، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أوه جون	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	رواندا	السيد غاساناا
	شيلي	السيد غالبيث
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2014/314)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1433210 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام S/2014/314.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيد يوانيس فريلاس. نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/314، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، يحيل بها التقرير الخامس والأربعين للممثل السامي للبوسنة والهرسك.

أعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (تكلم بالإنكليزية): بينما نتهيَّأ لإحياء الذكرى السنوية المئوية لاندلاع الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من خسارة مأساوية في الأرواح ومعاناة، يغدو التزامنا المتواصل بهدفنا المشترَك المتمثِّل بالسلام الذي لا عودة عنه في البوسنة والهرسك أكثر أهمية من أيِّ وقت آخر. فالتزامنا المستمر مهمّ للبلد وشعبه والمنطقة على نطاق أوسع، لكنه مهمّ أيضا لترسيخ قيَم ومبادئ السلام والتعايش والاحترام المتبادل غير القابلة للانتهاك وحُرمة الدول ذات السيادة التي نعتزّ بها أيّما اعتزاز.

وإذا ما كانت هناك سنة نتعلَّم فيها من أخطاء الماضي، ونتذكَّر فيها أنَّ ما حدث للبوسنة والهرسك هامّ خارج حدودها، فتلك السنة هي عام ٢٠١٤. ولهذا بالتحديد أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمي للجهود المبذولة بقيادة فرنسية لإحياء الذكرى السنوية المئوية للحرب العالمية الأولى في البوسنة والهرسك، التي آمل ألاَّ تُستخدَم لتعزيز الانقسام والنزاع، بل لتجسيد أهمية السلام.

(تكلم بالفرنسية)

وإنني أودّ بشكل خاص أن أشكر فرنسا وسفيرها إلى البوسنة والهرسك، رولاند غيلز، على نهجه الإيجابي والاستشرافي بإحياء الذكرى المئوية لمذبحة سراييفو. وفي هذا الصدد، أرحب بالمبادرة التي اتخذتها فرنسا وبعثتها المئوية، والتي كرَّست طاقة هائلة لتوجيه رسالة من سراييفو تتركز حول موضوع المصالحة. وعلى صعيد مبادرة فرنسا، سنوجِّه معاً إلى العالم رسالة إخاء وسلام في ٢٨ حزيران/يونيه. وسيجري تعزيز هذه الرسالة النبيلة بالحفل الموسيقيّ من أجل السلام، الذي ستُحييه في سراييفو أوركسترا فيينا الموسيقية في اليوم نفسه.

(تكلم بالإنكليزية)

ومن المؤسف أنَّ أعمال وسلوك بعض مسؤولي البوسنة والهرسك وقادتها السياسيين المنتخَبين أظهرت في الأشهر الستة التي انقضت منذ وجودي هنا آخر مرة أنهم لم يتعلَّموا من أخطاء الماضي إلاَّ قليلا. فالأخطاء القديمة نفسها – تفضيل

مصالح الطبقة السياسية صاحبة الامتيازات على مصالح البلد ومواطنيه – ما انفكّت تُرتكَب. ليس مرة ولا اثنتين، بل مرات عديدة. وإنني أقول هذا لأنَّ الوضع الراهن في البوسنة والهرسك، والأسلوب الحالي في الأداء السياسي هناك يعملان بشكل واضح جداً لصالح مجرَّد قلة منتقاة – أولئك الذين في السلطة أو القريبين منها.

وبالمقابل، فإنَّ الحالة في البوسنة والهرسك ببساطة ليست لصالح المواطن العادي. وفقدان الإلحاح في التوصُّل إلى التسويات السليمة التي تخدم مصالح الأغلبية الساحقة من شعب البلد، والتي من الواضح أنها ضرورية للمضيِّ بالبلد قدُما، بات فهمه أكثر صعوبة والدفاع عنه أكثر استحالة من أيّ وقت آخر. وكما هو متوقَّع تماما، استمرَّ تدهور الحالة السياسية. ونظرة خاطفة إلى الأشهر الستة الماضية تخبرنا كل ما نحتاج إلى معرفته.

أولا، إنَّ التقدم المتعلق بالتكامل الأوروبي – الأطلسي قد تعثَّر على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ما السبب في ذلك؟ هو من جديد أنَّ القادة السياسيين للبوسنة والهرسك لم يستطيعوا التوصل إلى اتفاق على التغييرات المطلوبة لتنفيذ حُكْم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي، وهو شرط لمضيِّ البلد قدُما نحو الترشُّح لعضوية الاتحاد الأوروبي وضمان مساواة جميع المواطنين. وبالمقابل، ففإنَّ فقدان التقدم المتعلق بالمُلكية العسكرية يواصل منْعَ البوسنة والهرسك من تنشيط خطة عمل عضويتها مع منظمة حلف شمال الأطلسي.

ثانيا، على الرغم من الزيادات البارزة في الصادرات، تبقى الحالة الاقتصادية الإجمالية صعبة جدا، حيث الكيانات تعتمد على دعم خارجي في الميزانية لدفع الفواتير. ويبلغ معدَّل البطالة الآن ٤٤ في المائة.

ثالثا، تبقى الحصيلة التشريعية لمؤسسات الدولة قاصرة تماما عن تلبية احتياجات البلد، حيث يتم رفض المزيد من القوانين الجديدة بدل اعتمادها.

رابعا، إنَّ أحكاماً عديدة للمحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك، وهي نهائية ومُلزمة بموجب بنود اتفاق السلام، تبقى غير منفَّذة. ونتيجة لذلك، على سبيل المثال، ظلّ الناخبون في موستار محرومين من حقّ انتخاب حكومتهم المحلية، الذي كان ينبغي أن يحدث في عام ٢٠١٢.

وكأنَّ هذا كله لم يكن كافيا، فأصبحت التحديات أمام اتفاق السلام أكثر تواترا ومباشرة مع تقدم الفترة المشمولة بالتقرير. وسعى كبار السياسيين من جمهورية صربسكا إلى استغلال الأحداث المثيرة للقلق العميق في أوكرانيا لتعزيز برامجهم الانفصالية، وطلبوا وتوقَّعوا تكراراً إنهاء البوسنة والهرسك. وبالمثل، تكرَّرت مرات عديدة الدعوات إلى استفتاء على الانفصال.

لقد أوضحت تكراراً أنَّ اتفاق دايتون للسلام لا يسمح للكيانات بالانفصال. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل القول بوضوح إنَّ التزامنا مطلق بسيادة البوسنة الهرسك وسلامتها الإقليمية. وهذا ما فعله تماما ٢٨ وزير خارجية للاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل.

ومن المؤسف أنني مضطر لإبلاغ المجلس مجددا أنَّ التحديات أمام اتفاق السلام في الفترة المشمولة بالتقرير لم تقتصر على الأقوال فحسب بل اشتملت على الأفعال أيضا. ففي نيسان/أبريل، اعتمدت حكومة جمهورية صربسكا، على المستوى الكياني، قرارات حكومية لتنظيم مسائل متعلقة بالإقامة، ردَّاً على وقْف تعديلات القانون على مستوى الدولة في مجلس الشيوخ التابع لبرلمان الدولة. لكنَّ الإقامة تُنظَّم من جانب الدولة في جميع بلدان العالم، ويجب أن تبقى كذلك، لا أن تنظَّم على مستوى كياني. وكما أوضح

المجلس التوجيهي لمجلس إحلال السلام منذ زمن بعيد، لا يمكننا السماح للكيانات باتخاذ إجراء أحادي الجانب في هذا الاتجاه.

ومن المؤسف أننا شهدنا أيضا السلطات الكيانية التابعة للاتحاد تعمل بشكل أحادي الجانب في السنة الماضية، بما أدَّى إلى التنازل عن المجال الاقتصادي الوحيد للبلد، ولو أنَّ هذه المسألة تتجه الآن نحو الحل الجدير بالشكر. ويؤسفني أيضا إبلاغ المجلس أنَّ سلطات جمهورية صربسكا ماضية في رفض التعاون معي ومع مكتبي، كما هو مطلوب بموجب المُرفق ١٠ من اتفاق السلام، عبْر رفضها تقديم الوثائق حين يُطلَب منها ذلك. وقد تباهى رئيس جمهورية صربسكا علناً بأنه لن يكون هناك تعاون مع مكتبي.

ومن المحزن أنَّ التطوُّرات الإيجابية كانت قليلة ومتباعدة جدا، ولكن كان هناك بعضها. وقد نجح برلمان الدولة أخيراً في اعتماد التعديلات التقنية الضرورية لتمكين إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر على النحو المطلوب. كما اعتمد قانونا جديدا محبَّذا متعلقا بالمشتريات العامة وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي، واتُّخِذت خطوات هامة نحو الإنشاء والتشغيل الكاملَين للمحكمة الدستورية للاتحاد. وأُحرز بعض التقدم المرحَّب به مع شركة ترانسكو لنقل الكهرباء على مستوى الدولة. علاوة على ذلك، وكما ذكرت سابقا، فإنَّ حقيقة زيادة الصادرات في السنة الماضية بنسبة ٧ في المائة خبر طيب مرحَّب به.

إنَّ الحالة والعلاقات الإقليمية بين البلد وجيرانه تواصل التحسُّن أيضا. وفي هذا الصدد، كانت زيارة التأسيس وبناء الثقة التي قام بها رئيس الوزراء الصربي فوسيتش إلى سراييفو قبل يومين خطوة هامة أخرى ومحبَّذة حقا نحو المصالحة.

لكنّ القلق المتزايد يساورني إزاء كون البلد يواجه خطر السقوط في حلقة تنازلية مفرغة من السياسات الكيدية الانتقامية التي سيصعب عليه الخروج منها. إنَّ البوسنة والهرسك الآن في مسار تنازلي منذ رُفِضت رزمة نيسان/أبريل من التغييرات الدستورية في عام ٢٠٠٦ بفارق ضئيل. إنَّ ثماني سنوات وقت طويل لبلد يسير في الاتجاه الخطأ. وكما حذَّر مكتبي منذ زمن، لا يمكن للبلد أن يواصل السير في هذا الطريق إلى ما لانهاية بدون عواقب خطيرة.

ومع أنه ما من أحد استطاع أن يتنبأ تماما متى ستكون هناك ردة فعل عامة ضد فشل السياسيين المستمر في إيلاء الأولوية للمواطنين، فإنّ حدوث ذلك كان مسألة وقت فحسب. وهذا ما جرى في مطلع شباط/فبراير، حين شهدنا احتجاجات واسعة النطاق. وكانت المطالب المركزية للمحتجين ضرورة أن تتعامل السلطات في النهاية بجدية مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتعاظمة التي تواجه الناس العاديين، ومع الفساد المستشري الذي يجتاح البلد. ومن المؤسف أنَّ الاحتجاجات جنحت إلى العنف بعض الوقت في ٧ شباط/فبراير، ممَّا أصاب بأضرار فادحة عددا من المباني العامة في سراييفو، وتوزلا، وزينيكا وموستار، مع إصابة أعداد كبيرة من ضباط الشرطة وبعض المتظاهرين، ولكن دون خسائر في الأرواح بحمد الله. واستمرت الاحتجاجات بعدئذ، وجرى بعضها في جمهورية صربسكا.

كان رد الطبقة السياسية غير واضح. يتفهم بعض السياسيين الرسائل الواضحة، فقد استغلوا الاحتجاجات بوصفها ذات دوافع عرقية أو أنه جرى تنظيمها من خارج البلاد. ببساطة هذا لم يكن هو الحال. فالديمقراطية ليست مجرد مسألة إجراء انتخابات كل أربع سنوات، إذ أن ذلك يحدث في الفترات المتخللة. وفي هذا الصدد، فإن الاحتجاجات السلمية والتجمعات المدنية المعروفة باسم التجمعات العامة تمثل خطوة إيجابية إلى الأمام في تعزيز الديمقراطية في البوسنة والهرسك. أن المشاركة المدنية الجديدة فتية العهد، وكما نعلم

جميعا، حتى أطول أشجار السنديان قد تبدأ في النمو في مكان ما. إن ما هو مطلوب الآن أن نقوم بتغذيتها ودعمها مهما استغرق ذلك من وقت. من المهم بشكل خاص في هذا العام الانتخابي أن يستمر هذا النمو في النشاط كمشاركة أكبر في جميع عناصر العملية الانتخابية – ابتداء من اختيار المرشحين للمناقشات بشأن مسائل محددة للتصويت في يوم الانتخابات.

تبقى لدينا الآن أقل من خمسة أشهر من الانتخابات العامة المقبلة، التي أعتقد أنها ستكون انتخابات متنازع عليها بشدة منذ توقيع اتفاق دايتون/باريس للسلام في عام ١٩٩٥. لا يمكنني أن أخفى قلقي إزاء التحديات التي تواجهنا قبل حلول موعد عقد الانتخابات. أنني أشعر بالقلق الشديد من امكانية أن يؤدي الجدل الجاري حول الإقامة وحقوق التصويت في الأشهر القادمة إلى نشوب منازعات على أرض الواقع، لا سيما في البلديات عبر جمهورية صريسكا. هذا سيناريو يجب على جميع المعنيين بذل كل ما بوسعهم لتحاشي وقوعها. من المهم جدا عدم التمييز ضد أي فرد على أساس العرق أو لأنهم العائدين. أنني أشعر بالقلق أيضا من أن تتم السيطرة على الحملة الانتخابية مرة أخرى بوصفها وسيلة لإثارة التوترات العرقية لتحويل الانتباه عن المشاكل الحقيقية التي تواجه البلد.

إن ما تمس الحاجة إليه في للبوسنة والهرسك هو أن نرى في الحملة الانتخابية المقبلة مناقشة عامة صريحة وقوية بشأن مدى تفشي الفساد، البطالة المرتفعة جداً، وطبعا عدم إحراز تقدم في التكامل الأوروبي – الأطلسي الذي يجب على الحكومات التي تتولى زمام السلطة بعد الانتخابات التغلب عليه بسرعة تسير على وجه الاستعجال يتعين التغلب عليها قبل. نحن بحاجة إلى سماع المزيد عن خطط إصلاح الاقتصاد واستحداث فرص العمل والتي تصب في الصالح الحيوي لجميع المواطنين في البلد بغض النظر عن المجموعة العرقية.

إن المظاهرات التي شهدناها إشارة ايقاظ واضحة للمؤسسة السياسية في البوسنة والهرسك، بل أيضا للمجتمع الدولي. كما أشار مؤخرا أحد أسلافي الموقرين، إذا ما واصلنا القيام بما نقوم به حاليا، فسنحصل على مبتغانا. حتى بعد الانتخابات المقبلة سيحدث تغير أساسي في طريقة رسم السياسة في البوسنة والهرسك للتركيز على احتياجات جميع المواطنين، لا مجرد شهية مفتوحة ولكن الأطباق المتوفرة قليلة.

وبالمثل، يجب أن يتبلور نهج المجتمع الدولي والقيام بالمزيد من العمل لإدماج عناصر تاريخ البوسنة والهرسك، والتسوية التي توصل إليه بعد انتهاء الحرب والمخاطر التي قد تتهدد استقرارها في المستقبل. إني إذ أضع ذلك في الاعتبار أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن دعمي القوي جداً لتوجيه سياسة قوية حددها وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في استنتاجاتهم في ١٤ نيسان/أبريل، التي سبق أن ذكرتها. أود أيضا أن أبرز التعاون والتنسيق الرائعين بين ممثل الاتحاد الأوروبي، السيد بيتر سورسين وبيني، وكذلك بين مكاتبنا في الميدان.

من الواضح أن مهمتنا في البوسنة والهرسك لم تكتمل حتى الآن. هذا هو الوقت المناسب لإعادة تأكيد رؤيتنا للبوسنة والهرسك، أي متحدة ومعاد إدماجها، العمود الفقري لمنطقة سلمية ومزدهرة. هذا هو الوقت لرص صفوفنا وإعادة تجميع وتعديل النهج الذي نتبعه. هذا هو الوقت المناسب للوقوف متحدين دعما للقيم والمبادئ التي تحدثت عنها في مستهل خطابي. وهذا يعني دعم الموجودين داخل البلاد الذين هم على استعداد للعمل معا بغية التوصل إلى حلول توفيقية سليمة ضرورية للنهوض بالبلد. وهذا يعني أن علينا الوقوف بحزم ضد الذين يسعون إلى زرع بذور الفرقة والتفكك. هذا يعني أيضا أن علينا أن نمعن النظر مجددا في نهجنا مع الحفاظ على الأدوات

التي كفلت إحلال السلام، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية، ووجود قوة الاتحاد الأوروبي مع ولاية تنفيذية.

لقد قطعت البوسنة والهرسك شوطا طويلاً منذ عام ١٩٩٥، ولكن لا يزال يتعين قطع شوط أطول. لنتأكد من أننا نواصل تقديم الدعم للبلد الذي لا يزال يتعين عليه استكمال رحلته الطويلة لتحقيق السلام والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إيتركو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أرحب بالسيد إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك. ومع ذلك، علينا أن نلاحظ مرة أخرى، أن تقريره (S/2014/314، المرفق)، الذي درسناه بعناية، يميط اللثام عن اتجاه يتعلق بصرب البوسنة، أي الانحاء باللائمة عليهم في جميع العلل السياسية في البوسنة والهرسك، مع التقليل من الأثر الضار للصدمات التي يتسبب بها مسلمو الكروات في البلاد وإنكار الحقوق المشروعة الكروات البوسنيين بموجب اتفاق دايتون. نحن نرفض هذا النهج الانفرادي والقاسي. ولرسم صورة موضوعية لما يجري في البلاد، نوصي أيضا بأن يقرأ أعضاء المجلس لتقرير الحادي عشر لجمهورية صربيا المقدم إلى الأمين العام ومجلس الأمن. إن التزام الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن، والتزام صرب البوسنة بالقانون الدولي ونص اتفاق دايتون واضح.

نحض الممثل السامي على العمل بصورة متسقة مع برنامج مجموعة ٥+٢ ال المتفق عليه في عام ٢٠٠٨ في إطار المجلس التوجيهي لتنفيذ السلام الذي يحدد الشروط لإقامة محمية في البوسنة الهرسك. وينبغي أن يحل البوسنيون أنفسهم المشاكل المعلقة في هذا الصدد، فضلا عن المسائل الأخرى الأساسية لمستقبل البلاد، من خلال حوار شامل وعلى أساس موافقة جميع الشعوب المكونة للبلد. إن مهمة الممثل السامي تتمثل في تعزيز تلك الجهود والبحث عن قواسم مشتركة، وعدم التركيز على الخطة الأوروبية/الأطلسية، والشؤون المحلية أو قرارات البلد بشأن الشؤون الدولية.

ونحن نتفق مع الطريقة الملائمة لتحسين دستور البوسنة والهرسك وفقا لحكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سيجيتش فيتري. ومن الممكن إصدار قرار توفيقي بشأن المسألة إذا ما تم التوصل إلى ذلك بطريقة شاملة. ومع ذلك، لا نتفق مع التفسير الواسع لحكم المحكمة لاستغلاله كذريعة لإعادة لفتح مسألة هيكل دايتون برمته. ونحن نلاحظ أنه، على النقيض من الموقف الواضح المعالم لجمهورية صربيسكا في هذه القضية، حتى الآن لم يتمكن ممثلو اتحاد البوسنة والهرسك من الاتفاق على نهج واحد، وبصورة رئيسية يعود ذلك إلى عدم الاستعداد للأخذ في الحسبان المصالح المشروعة لكروات البوسنة.

ونتابع عن كثب تطورات الحالة السياسية المحلية في البوسنة والهرسك، وهي بطبيعة الحال تتأثر بدرجة متزايدة بالانتخابات العامة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت نفسه، لا أرى أي سبب لتهويل الحالة كما يفعل تقرير الممثل السامي.

هناك جوانب قلق إزاء الحالة في البوسنة والهرسك، غير أن الممثل السامي لسبب من الأسباب، لا يخوض بالتفصيل في ذلك، وعوضا عن ذلك فقد صب جام نقده على بانيا لوكا. وعلاوة على ذلك، حتى عندما نشأت الاحتجاجات في شباط/فبراير عام ٢٠١٤ في المناطق المأهولة بالسكان البوسنيين في البلد – والبعض منها أدى إلى العنف، بما في ذلك الاستيلاء على المباني الحكومية وحرقها واجبار سلطات الكانتونات على الاستقالة والتي استخدمت ”لتحريك السهم“ باتجاه جمهورية

صربيسكا الكرواتية، وفي نفس الوقت. يجب الاعتراف بأن هروب المحتجين من الكيانات الصربية زاد من تحصينه ضد الاضطرابات الاجتماعية بسبب التعاون النشط بين الحكومة ونقابات العمال وأرباب العمل، واتخاذ تدابير في الوقت المناسب بشأن الشركات المتعثرة، تعتبر خطوات لتشجيع القطاع الخاص.

إن الاحتجاجات الجماهيرية في شباط/فبراير، وهي من مظاهر الأزمة العميقة في كيانات مسلمي الكروات. على الرغم من أن السبب في الاضطرابات قد أدى إلى تدهور الحالة الاجتماعية – الاقتصادية، وهو السبب الرئيسي في تعميق الأزمة مع عدم وجود سياسة عرقية اتحادية متوازنة، وتجاهل الحقوق المشروعة للكروات، والتوترات المستمرة بين الأحزاب الرئيسية البوسنية. كل هذا أثر تأثيرا سلبيا للغاية على الاتحاد، بل أثر أيضا على جميع أنحاء البلاد.

نحن على اقتناع بأنه لم يعد ثمة فائدة للإشراف الخارجي على الحالة، من قبيل مكتب الممثل السامي. والأزمة في الاتحاد ليست سوى حجة أخرى لضرورة خفض عدد الموظفين وإجراء حوار داخلي شامل للجميع من أجل حل مشاكل البلد. وليس ثمة ما يدعو إلى خلق أسباب مصطنعة للإبقاء على هذا الجهاز.

وللأسف، فإن الممثل السامي لم يحرك ساكنا عندما بذل أعضاء عدوانيون في المعارضة في سوريا عددا من المحاولات، باستخدام مرتزقة من مواطني البوسنة، لتهديد الاستقرار في البلد والمنطقة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها سراييفو من أجل تعزيز المساءلة الجنائية للمقاتلين والجماعات المسلحة غير القانونية خارج البلد والمتواطئين معهم.

وإجمالا، فإنه منذ انتهاء الصراع المسلح المدمر في عام ١٩٩٥، حققت البوسنة والهرسك نتائج ملموسة. وأنا لا أتفق مع استنتاجات السيد إنزكو الواردة في التقرير من أن احتجاجات شباط/فبراير دليل على هشاشة الحالة الأمنية. بل على العكس تماما، فقد أثبتت الغالبية العظمى من السكان والسلطات وأجهزة إنفاذ القانون قدرتها على التصرف بطريقة شرعية. ويحدونا الأمل في أن يدعم الممثل السامي وشركاؤنا في مجلس الأمن والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام معا ضرورة إجراء حوار بين الأطراف البوسنية في الفترة السابقة على انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. وينبغي أن يظل سبيل المضي قدما في عملية السلام هو نقل المسؤوليات إلى البوسنيين أنفسهم.

السيد دي أنطونيو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره عن تنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك (S/2014/314، المرفق).

سبق وأن أعادت الأرجنتين التأكيد على دعمها لاتفاق دايتون وللدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك والمحافظة عليهما. ونعتقد أن هذه الشروط، جنبا إلى جنب مع احترام سيادة القانون، أمر أساسي لإحلال السلام الدائم في البوسنة والهرسك. غير أنه يبدو من الضروري أكثر من أي وقت مضى إجراء تقييم نقدي للنهج الحالي الذي يتبعه المجتمع الدولي حتى يتسنى تقديم دعم فعال للبلد في تحقيق تقدم لا رجعة فيه.

والمظاهرات التي خرجت في مدن شتى في جميع أنحاء البلد في شباط/فبراير كانت تعبيرا عما يشعر به المواطنون من إحباط وينبغي أن تكون بمثابة تحذير. ولم تخل التقارير التي تلقاها المجلس مؤخرا من الإشارة إلى عدم اتخاذ تدابير ملموسة وذات مغزى لتنفيذ المتطلبات المتبقية للوفاء بالأهداف الخمسة لإغلاق مكتب الممثل السامي والشرطين اللازمين لذلك. وبالمثل، فإننا ما زلنا نسمع أنباء عن استمرار التحديات التي تواجه سلطات الدولة المركزية من قبل الكيانات وعن

عدم إنفاذ القرارات الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأنباء التي تشير إلى تصريحات صادرة عن مسؤولين كبار في جمهورية صربسكا، يروجون فيها لحل دولة البوسنة والهرسك ويطعنون في الأحكام الأساسية الواردة في الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك وفي السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، لا يزال من غير الممكن إجراء انتخابات محلية في مدينة موستار بسبب عدم القدرة على تنفيذ حكم المحكمة الدستورية لعام ٢٠١٠ بشأن النظام الانتخابي للمدينة. ويحول ذلك دون إحراز تقدم في تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي.

وقد وُجهت نداءات متكررة إلى القادة السياسيين في البوسنة والهرسك لكي يكثفوا جهودهم من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ حكم المحكمة الدستورية. ومن شأن ذلك كفالة احترام سيادة القانون والسماح بإجراء الانتخابات في موستار وتشجيع استئناف الجهود للتوصل إلى اتفاق يوفر الحماية الفعالة لحقوق الشعوب غير المؤسسة للاتحاد، حيث يبدو أن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي في هذا الصدد لم تحقق أهدافها.

وتشمل التطورات الإيجابية اعتماد التعديلات التي أُدخلت على القانون الذي ينظم إصدار أرقام الهوية للمواطنين، والتي أنهت أزمة سياسية ومؤسسية استمرت عدة شهور. وأُحرز تقدم كبير في إطلاق عملية التعيينات المتأخرة في المحكمة الدستورية والهيئة التابعة لها والمعنية بالمصلحة الوطنية الحيوية. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على المساعي الحميدة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي.

ومع ذلك فإننا نشعر بالقلق من أنه لم يتسن حتى الآن عكس مسار الاتجاه السلبي العام واستئناف التقدم الذي جرى إحرازه في أوائل عام ٢٠١٢. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى التوصل إلى فهم أعمق للأسباب الكامنة وراء عدم إحراز تقدم. وهذا هو السبيل الوحيد لكي يكون المجتمع الدولي قادرا على تكييف نهجه ومواصلة العمل مع البوسنة والهرسك وتقديم دعمه على نحو أكثر فعالية.

وأخيرا، تود الأرجنتين أن تؤكد مرة أخرى دعمها للعمل الذي يضطلع به مكتب الممثل السامي في تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق دايتون للسلام وجهوده الرامية إلى مساعدة الكيانات الحكومية على الامتثال لأحكام اتفاق السلام ودستور الدولة. ونعتقد أن من الضروري مواصلة تزويد المكتب بالموارد الكافية والدعم السياسي للوفاء بولايته بموجب اتفاق دايتون للسلام.

السيد ندوهونغريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على عرضه للتقرير الخامس والأربعين عن تنفيذ اتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك (S/2014/314، المرفق). ونثني على جهوده المتواصلة خلال السنوات الخمس الماضية لكفالة التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام.

إن رواندا تشعر بالقلق إزاء استمرار تدهور الحالة السياسية في البوسنة والهرسك على الصعيد الوطني وعلى صعيد الكيانات على حد سواء. ويتمثل الشاغل الرئيسي بالنسبة لنا في اللغة الخطابية المتصاعدة لكبار مسؤولي جمهورية صربسكا، بمن فيهم الرئيس ميلوراد دوديك، والذين يتنبأون وينادون بحل البوسنة والهرسك واستقلال جمهورية صربسكا، فضلا عن محاولة الربط بين الوضع والحالة في أوكرانيا كعامل محفز على الانفصال عن الدولة مستقبلا. ونُذكر بأن تقرير المصير لأي دولة من الدول داخل البلد سيشكل انتهاكا لدستور البوسنة والهرسك، وكذلك للاتفاق الإطاري العام للسلام. ونحث السلطات في جمهورية صربسكا على الامتناع

عن أي خطاب سلبي وعلى المشاركة البناءة في الجهود الرامية إلى تحقيق الوحدة والمصالحة الوطنية.

وتتمثل النتيجة المباشرة لهذه اللغة الخطابية في غياب الإرادة السياسية، وهي أمر أساسي للتوصل إلى اتفاق بشأن العديد من المقترحات التشريعية. ويشمل ذلك التشريع المتعلق بممتلكات الدولة والممتلكات العسكرية، وهو أمر هام لإحراز تقدم في تنفيذ الأهداف المعلقة من خطة العمل ٥+٢ باعتبارها شروطا أساسية لإغلاق مكتب الممثل السامي. والجمود الحالي في الوضع السياسي يشكل عائقا أمام سلطات البوسنة والهرسك لتحقيق هدفها المتمثل في الاندماج في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة حلف شمال الأطلسي، ونأمل أن تكون فوائد هذا الاندماج عاملا دافعا للتغلب على هذا الجمود.

على الرغم من النمو الاقتصادي الإيجابي وتحسن ميزان التجارة الخارجية في عام ٢٠١٣، لا تزال الحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك صعبة جدا في ظل الارتفاع الكبير للغاية في معدل البطالة، قرابة نصف السكان النشيطين اقتصاديا بلا عمل، والانخفاض الحاد في الاستثمار المباشر الأجنبي والتحديات المالية الخطيرة. ويجب على جميع الجهات الفاعلة السياسية أن تظهر العزم والتضامن والإحساس بالمسؤولية من أجل تحسين الحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك.

وكانت المظاهرات التي خرجت في شباط/فبراير في عدة مدن من اتحاد البوسنة والهرسك، ولا سيما في موستار، نتيجة الشعور بالإحباط إزاء الحالة الاجتماعية والاقتصادية، مؤشرا على ضرورة أن تعزز السلطات المحلية مكافحة الفساد. ومع ذلك، من المؤسف أن المظاهرات التي كان يُفترض أن تكون احتجاجات سلمية تحولت إلى العنف، مما أدى إلى إصابة عدد من أفراد الشرطة والمتظاهرين والصحفيين. وندين بشدة تدمير الممتلكات العامة، ولا سيما حرق مبنى الرئاسة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا للبعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك التي ستواصل دعم السلطات المحلية في صون السلام والأمن من أجل السكان المحليين.

وفي غضون ذلك، نشعر بخيبة الأمل لأن السلطات المحلية والأحزاب السياسية لم تتخذ أي إجراء ملموس لتنفيذ الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك في عام ٢٠١١ بشأن النظام الانتخابي الحالي في موستار. ونناشد الأطراف الفاعلة السياسية تحمل مسؤوليتها ووضع حد للأزمة والتمكين من إجراء الانتخابات لمجلس للمدينة قادر على مزاولة أعماله.

ونرحب بتعيين قاضيين جديدين في المحكمة الدستورية للاتحاد، ونأمل أن يجري تعيين القاضي التاسع المتبقي في المستقبل القريب. وفي ذلك الصدد، نناشد السلطات المعنية أن تستكمل في إطار المحكمة إنشاء هيئة معنية بالمصلحة الوطنية الحيوية قادرة على مزاولة عملها، قبل الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لكفالة التشكيل السلس والحسن التوقيت لحكومة ما بعد الانتخابات.

وفيما يتعلق بالحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان في قضية سايديتش وفينتشي، نشيد بالجهود التي بذلها كبار موظفي الاتحاد الأوروبي لإيجاد حل دائم. ونناشد القادة السياسيين في البوسنة والهرسك مضاعفة جهودهم من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن إجراء تعديل دستوري، يكفل الحقوق الأساسية على قدم المساواة لجميع مواطني البوسنة والهرسك، بما في ذلك الأقليات.

وفي الشهر المقبل، اذ نحتفل بالذكرى المئوية الحرب العالمية الأولى والهجوم على سراييفو، على نحو ما ذكره السيد إنزكو، فإننا نشير أيضا إلى انه في تموز/يوليه العام المقبل سيحتفل العالم بالذكرى العشرين للإبادة الجماعية ضد البوسنيين المسلمين في سريبرينيتسا، التي ارتكبت بعد فترة لا تتجاوز عاما واحدا من الإبادة الجماعية التي ارتكبت بحق التوتسي في رواندا. ونحن

أبناء رواندا نرى أن إحياء ذكرى ضحايا تلك المأساة والاحتفاء بالناجين منها ينبغي أن يكون طريقة لمكافحة منكري تلك الإبادة الجماعية. ولذلك نناشد جميع الجهات الفاعلة السياسية في البلد تحمل المسؤولية وتجنب التشكيك في الحكم الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في قضية كريستيتش والعمل نحو تحقيق التعافي والمصالحة والتمكين الاقتصادي لشعب البوسنة والهرسك.

السيد الحسين (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): اود أن ابدأ بياني بتقديم الشكر للممثل السامي فالنتين إنزكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا صباح هذا اليوم وعلى تقريره، وهو التقرير الخامس والأربعون، الذي قدمه الممثل السامي إلى المجلس.

ويبعث على القلق الاستماع للممثل السامي وقراءة تقريره. ومع أن هناك بعض التطورات الإيجابية التي أبرزت، لا سيما بالنسبة للسكان على مستوى البلديات، مثل تشكيل التجمعات العامة بعد وقت قصير من احتجاجات شباط/فبراير، فان الكثير من العداوة التي كانت موجودة في البوسنة والهرسك قبل الحرب وخلالها، لا تزال قائمة. ويتجلى ذلك بصورة أكبر على مستوى كبار المسؤولين، لا سيما الذين يحاجون بحماس زائد من أجل حل الدولة.

لقد كانت الحرب البوسنية حربا شهدها بصورة مباشرة على الأقل ثلاثة منا نحن الجالسون حول هذه الطاولة. وكانت حربا قاسية، حرب لم تحقق أي شيء على الإطلاق، وخلال معظم فترتها ارتكب جيش مزود بمركبات مدرعة أعمال عنف واسعة النطاق ضد سكان مدنيين عزل إلى حد كبير. وكانت حربا محزنة مثلما كانت إجرامية، حرب سببت ألما لا مبرر له للشعب البوسني وما زال يعاني منها الضحايا والناجون. وكانت حربا أصابت جراحها كل واحد إلى حد ما ولم تكن ميادين المعارك فيها هي سراييفو أو موستار أو توزلا، بل بالأحرى، واستعير ما قاله دكتور دينس مكويغ، كانت ميادين المعارك التي دارت فيها الحرب في البوسنة هي أجسام الضحايا أنفسهم: عمليات الاغتصاب، والحمل القسري والتعذيب وكل ذلك القتل. ومن أجل ماذا؟ أمن أجل الانتماء لأصل عرقي أو لآخر؟ ولم يسمع وفد بلدي إطلاقا بقيمة إنسانية تسمى الأصل العرقي.

أم أن الحرب خيضت، كما أُخبرنا في ذلك الوقت، لأن من كانوا يديرونها هم الضحايا الحقيقيون؟ مرة واحدة! لو اعتقد الناس أن هناك مبررا لانتهاكهم القانون العرفي الدولي بسبب جرائم ارتكبت بحق والديهم أو أحفادهم أو أسلافهم، لظل المجلس في حالة انعقاد دائم ولكان العالم مستعصيا على الحكم.

ونقر بان ظلم أي شعب واضطهاده في الوقت الحالي ينبغي مقاومتها على يد الشعب نفسه، نعم، ويجب أن تكون تلك المقاومة قانونية، أيضا. ولا ينازع أي أحد في هذا الأمر. ولكن الإشارة إلى ظلم بكل بساطة غير موجود أو كان قائما قبل ٥٠ او ٦٠ سنة أو مئات السنين لا يشكل في الوقت الحالي أي أساس لاتخاذ سياسات مفعمة بالتعطيل والانقسام، ولا يمكن أن يؤدي تأثيرها في نهاية المطاف سوى إلى إعاقة السلام.

ولا يزال هناك عدد كاف من الكروات والبوسنيين في البوسنة والهرسك الذين لا يريدون شيئا أكثر من الحياة حيث يمكنهم أن يزدهروا معا في ما يشبه الظروف الطبيعية. وهم يريدون أن يكونوا جزءا من الاتحاد الأوروبي. وهم يعلمون أن المزيد من الانقسام سيكون أمرا سيئا لهم وانه اذا ترك بدون حل، فان حالة الاستقطاب السياسي الراهن لن تبشر بالخير. وعلى نحو ما شهدنا بصورة دراماتيكية في مطلع العام، فان أكثر ما يريدونه هو حكومة قادرة على مزاولة عملها.

ونحن نتفق مع الممثل السامي. فعلى المجتمع الدولي أن ينظر بصورة أعمق في السبب وراء استمرار التوترات وما يمكن عمله لعكس التدهور التدريجي للحالة السياسية. ولا يوفر الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك أي أساس قانوني لانفصال جمهورية صربسكا، ولذا يجب استثمار كل الجهود لإجراء مناقشة جدية بشأن الطروحات التاريخية وبشأن التأمل المطلوب قبل أن يصبح بالإمكان تحقيق مصالحة عميقة التأثير.

وقبل عشرين عاما، كان المجلس يجتمع بشكل عاجل، كل يوم تقريبا، بشأن الأزمة في البوسنة والهرسك. والآن، بعد عقدين من الزمان، علينا أن نبدأ الاستيقاظ وان نولي اهتماما أكبر بالمشاكل التي تواجه هذا البلد الهام، لمعرفتنا التامة بما يترتب من عواقب في نهاية المطاف لو بقي التدهور المستمر بلا هوادة.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الامريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية وعلى الجهود الدؤوبة التي يبذلها في البوسنة والهرسك. ولا تزال الولايات المتحدة تدعم ولايته وتشيد بأعماله لتشجيع حكومة البوسنة والهرسك على إحراز التقدم في مجموعة واسعة من المسائل المتصلة بالاتفاق الإطاري العام للسلام.

وما زلنا ثابتين في مناشدة الحكومات على جميع المستويات التركيز على الأولويات الرئيسية، بما في ذلك الاستفادة من الانخراط المدني الإيجابي، وضمان مضي الانتخابات العامة قدما على النحو المقرر لها في تشرين الأول/أكتوبر، وإجراء الإصلاحات اللازمة للاندماج الأوروبي – الأطلسي والكف عن الخطاب الانفصالي المثير للقلق.

واليوم، أود أن اتطرق بإيجاز لكل واحدة من تلك المسائل الاربع.

وفي شباط/فبراير، تجمع آلاف المحتجين في المدن في جميع أنحاء البوسنة والهرسك للإعراب عن عدم الارتياح لعدم إحراز تقدم اقتصادي وسياسي طويل الأجل في البلد. وذكر المحتجون حالات إجحاف بشأن البطالة والفساد وغيرهما من الشواغل الاجتماعية. ونشعر بالأسف لأن الاحتجاجات تحولت إلى أعمال عنف لفترة وجيزة، مما نجم عنه وقوع إصابات وتخريب للمباني، ولأن بعض الجهات السياسية الفاعلة حاولت استغلال الاحتجاجات لتثبيط الخطاب العام وإثارة التوترات العرقية. وتسلم الولايات المتحدة بان الاحتجاجات السلمية والمؤسسات الديمقراطية على السواء، مثل التجمعات العامة، يمكن أن تضطلع بأدوار رئيسية. فهي تمكن الجمهور من التعبير عن آراء على القادة السياسيين أن يستمعوا لها وان يحترموها. ونأمل أن يواصل المواطنون البوسنيون المشاركة السلمية الفعالة قبل الانتخابات العامة في تشرين الثاني/أكتوبر وبعدها.

وأيضا، نشيد بالحكومة على إجراء التعديلات اللازمة في قانون الانتخابات، ونأمل أن تمضي قدما التحضيرات للانتخابات بصورة سلسلة. واذ تمضي التحضيرات قدما، نناشد السياسيين والأحزاب السياسية القيام بالحملات بشأن تقديم اقتراحات ملموسة للإصلاح الاقتصادي والسياسي، بدلا من محاولة صرف انتابه الجمهور بخطاب النزعة الوطنية الانقاسمي.

وما فتئ تسييس قانون الإقامة مصدر قلق آخر في الفترة المفضية إلى الانتخابات. وبالرغم من أن هناك حاجة إلى تعديل التشريعات القائمة، فان حقوق العائدين وحرية تنقل جميع المواطنين لا بد من احترامها. فالمحاولات الرامية إلى معالجة تلك المسائل بشكل انفرادي على مستوى الكيان والى تعطيل مؤسسات الدولة غير مقبولة.

وإضافة إلى إجراء الانتخابات العامة في جميع أنحاء البلد، يتعين على السلطات عقد الانتخابات المحلية في موستار في وقت لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي ذلك الصدد، نأمل أن تفي الأحزاب السياسية والمؤسسات بالتزاماتها نحو تنفيذ حكم المحكمة الدستورية البوسنية بشأن النظام الانتخابي لموستار.

بالنظر إلى أبعد من الانتخابات، فإننا نأمل أن تركز البوسنة والهرسك مرة أخرى على إجراء إصلاحات رئيسية، لتحقيق التكامل الأوروبي الأطلسي، الذي لا تزال تعتبره الولايات المتحدة المسار الأضمن والأكثر سرعة، لتحقيق الاستقرار والازدهار في البلد في الأجل الطويل. وكما أشار الممثل السامي في تقريره (S/2014/314، المرفق)، لم تحقق السلطات أي تقدم ملموس بشأن أهداف ومعايير ”٥+٢“. ونتشاطر أيضا قلقه جراء عدم امتثال جمهورية صربسكا لالتزاماتها المتعلقة بالسماح للممثل السامي بلقاء المسؤولين والوصول إلى المؤسسات والاطلاع على الوثائق، بشكل مناسب من حيث التوقيت.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها كبار المسؤولين الأوروبيين، لم يتمكن زعماء البوسنة من التوصل إلى إبرام اتفاق نهائي بشأن تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي، الذي يشكل شرطا أساسيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويظل حل مسألة الممتلكات العسكرية، التي تمثل أيضا شرطا واردا في خطة عمل ٥+٢، شرطا لتفعيل خطة عمل البوسنة والهرسك من أجل الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي.

وأخيرا، تدعم الولايات المتحدة بقوة السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، وسيادتها كما تنص على ذلك اتفاقات دايتون للسلام.

إننا ندين بشدة التصريحات الأخيرة التي تدعو إلى انفصال جمهورية صربسكا. وسيمثل أي إجراء تتخذه جمهورية صربسكا ويصب في اتجاه حل البوسنة والهرسك، انتهاكا لاتفاقات دايتون وكذلك الدستور البوسني. وليست التصريحات الانفصالية إلا محاولة لصرف نظر الشعب عن الركودين الاقتصادي والسياسي خلال السنوات الأربع الماضية.

إننا نواصل دعم عملية ألثيا التي تقوم بها قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي، ومقر حلف شمال الاطلسي في سراييفو. ونعتقد بأن هاتين المؤسستين أساسيتان للحفاظ على بيئة سليمة وآمنة في البوسنة، وتوفير بناء القدرات الأساسية للحكومة، وطمأنة المجموعات العرقية، بأن المجتمع الدولي ملتزم باستقرار البوسنة.

ونحن متفائلون بشأن مستقبل البوسنة والهرسك، وسوف نواصل العمل مع الحكومة البوسنية لتشجيع التقدم، وتحسين حياة مواطنيها ودفعها في اتجاه الاندماجين الأوروبي والأطلسي.

السيد تاثام (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين الترحيب بعودة الممثل السامي فالينتين إنزكو إلى المجلس، وشكره على تقريره الشامل والموضوعي (S/2014/314، المرفق). إن المملكة المتحدة تدعم بقوة عمل الممثل السامي، والتزامه المستمر بضمان تنفيذ اتفاقات دايتون للسلام، لمواجهة التحديات السياسية والأمنية الهامة.

وتتشاطر المملكة المتحدة قلق الممثل السامي العميق إزاء الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك. لقد توقفت تنمية البلد جراء الركودين الاقتصادي والسياسي. ولم يجر إحراز أي تقدم ملموس في اتجاه عضوية الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الاطلسي، وحدثت زيادة مقلقة في الخطاب الانفصالي،

والاضطرابات المدنية. وشكلت أعمال العنف والاحتجاجات التي اندلعت خلال شهر شباط/فبراير في عدة مدن رئيسية في البوسنة والهرسك، ونأسف مثل الآخرين لتحولها لفترة وجيزة إلى أعمال عنف، دليلا واضحا على عدم رضا السكان العميق على الحالة الراهنة للبلد. وينبغي أن يشكل ذلك تنبيها لقادة البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي. ويجب أن نركز الآن على تحويل تلك اللحظة الصعبة إلى فرصة لجميع شعب البوسنة والهرسك. ويتطلب ذلك استجابة دولية موحدة، تحدد التزاما جديدا بجدول أعمال أوسع نطاقا في البلد.

إن قادة البوسنة والهرسك بحاجة من جانبهم إلى معالجة التظلمات المحلية، لا سيما تلك التي تركز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية. ويمثل ذلك، كما قال الممثل السامي، تغييرا جوهريا وضروريا للغاية، في التوجهات السياسية. وثمة حاجة إلى شغل الساحة السياسية، بالتزام حقيقي بتعزيز مصالح المواطنين البوسنيين، وليس بخطاب قومي يشجع الانقسام.

ونحن نؤيد وجهة نظر الممثل السامي، بأن وجود مجتمع مدني ملتزم وحيوي أمر حيوي فيما يخص المستقبل الديمقراطي للبلد. ويتعين على سياسيي البوسنة والهرسك، والمجتمع الدولي، مواصلة الإصغاء إلى أصوات التغيير الداخلية. وسيشكل الإحساس القوي بالملكية المحلية السبيل لتحقيق تلك التطلعات للإصلاح.

ونتشاطر قلق الممثل السامي جراء تزايد الخطاب المشجع للانقسام مؤخرا، من جانب سياسيي البوسنة والهرسك، الذين يسعون إلى فبركة الاحتجاجات حتى تبدو مشكلة عرقية.

وينبغي ألا يشك قادة البوسنة والهرسك في أن التزام المجتمع الدولي لا يتزعزع بشأن تحقيق السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك كبلد موحد ذي سيادة.

وفي هذا السياق، فإننا نرحب بالنهج البناء الذي انتهجه جيران البوسنة والهرسك الإقليميون، بما في ذلك زيارة رئيس وزراء صربيا لسراييفو في ١٣ أيار/مايو، وتأكيده الواضح لاتفاق دايتون وللسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك.

وتدعو المملكة المتحدة جميع الموقعين على اتفاق دايتون إلى التقيد بالالتزامات المترتبة عليهم. ومن غير المقبول تماما عدم تعاون سلطات جمهورية صربسكا مع مكتب الممثل السامي. وينبغي لزعماء البوسنة والهرسك التعاون مع الممثل السامي والمنظمات والوكالات الدولية المنصوص عليها في اتفاقات دايتون للسلام، والسماح لها بمقابلة المسؤولين والنفاذ إلى المؤسسات والاطلاع على الوثائق، من أجل تمكينها من القيام بالمهام المنوطة بها .

وتدعم المملكة المتحدة بقوة الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الاطلسي لمساعدة البلد على تحقيق تقدم في مساره الأوروبي الأطلسي، والعمل من أجل تلبية مشروطية ”٥+٢“، التي من شأنها أن تمكن من إغلاق مكتب الممثل السامي.

ولكن من الواضح أننا لم نصل إلى ذلك بعد. ويحتاج قادة البوسنة والهرسك إثبات أنهم شركاء حقيقيون في الإصلاح. ولدى البلد مسار واضح نحو عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، مما سيوفر الإطار المحقق للسلم والأمن والتعاون الإقليمي. وتدعم المملكة المتحدة بشكل كامل هذا الهدف، وسوف تقوم بكل ما في وسعها لتيسير تحقيق تقدم. ولكن يجب على قادة البوسنة والهرسك العمل جنبا إلى جنب مع مواطنيهم لإحداث تغيير حقيقي، وتحقيق تقدم فيما يخص المستقبل الأوروبي الأطلسي للبلد.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعم بقوة دور الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بيتر سورنسن، الذي حدد مجموعة من التدابير للنهوض بالإصلاح في البلد. إن المملكة المتحدة تؤيد مبادرات

من قبيل مؤتمر أيار/مايو، بشأن اتفاق تحقيق النمو. وسيقوم الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، بدور حيوي فيما يخص إعادة تنشيط البوسنة والهرسك وتنميتها. إننا نشيد بعلاقة عمله الوثيقة التعاونية المستمرة مع الممثل السامي إنزكو.

ويساورنا قلق عميق إزاء هشاشة الحالة السياسية والأمنية في البوسنة والهرسك. وتتشاطر المملكة المتحدة تقييم الممثل السامي بأن عملية ألثيا التي تنفذها قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي، تضطلع بدور محوري فيما يخص دعم جهود البوسنة والهرسك، الرامية إلى الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة. لذلك، فإننا نؤيد بقاء هذا الرصيد الحيوي، عندما يحين وقت تجديد ولايتها في وقت لاحق من هذا العام.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية. وأؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

سأركز على ثلاث نقاط. أولا، أظهر الشعب البوسني بوضوح سخطه خلال شهر شباط/فبراير. كما أبرز ذلك السيد إنزكو، أعربت المظاهرات عن عدم الثقة المتزايدة بالنخبة التي فشلت حتى الآن في إقامة مؤسسات عاملة للدولة، وتلبية احتياجات شعبها أو توفير آفاق المستقبل. للأسف، تحولت الاحتجاجات لفترة وجيزة إلى احتجاجات عنيفة، ولكن لحسن الحظ، أدت إلى وقوع أضرار في الممتلكات فقط. ومع ذلك فإنها تطرح سؤال الاستمرارية المؤسسية.

وأظهرت رغبة البوسنيين في أن يكون صوتهم مسموعا، ويعترف به لتشكيل طبقة سياسية جديرة بالثقة وتتمتع بالنزاهة. وهذا هو الدرس الأساسي الذي يمكن استخلاصه من جماعات المواطنين المعروفة باسم ”التجمعات العامة“ التي تم إنشاؤها في أعقاب مظاهرات شباط/فبراير.

إننا نؤيد التعبير السلمي عن الوعي السياسي الناشئ، من خلال المشاركة المدنية القوية في الانتخابات العامة التي ستعقد خلال شهر تشرين الاول/أكتوبر.

وبالنظر إلى المستقبل، يجب على الحملة الانتخابية تمكين الذين يرغبون في قيادة البوسنة من إثبات قدرتهم على تلبية توقعات جميع البوسنيين، وخاصة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

وقد بينت المظاهرات التي جرت خلال شهر شباط/فبراير

أن البوسنيين، وبعضهم لم يعرف أبدا بلد يوغوسلافيا، يرغبون في مستقبل جديد اليوم. ويجب أن نسعى معا، لنوفر لهم آفاقا في الأجل الطويل.

إن احتمال الانضمام إلى الاتحاد الأوربي هو السبيل الممكن الوحيد لمضي البوسنة والهرسك قدما، وذلك الاحتمال ينبغي أن يشكل حافزا على تحقيق تحول البلد. ونعرب مجددا عن التزامنا ببلوغ انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي، وهي بلد موحد ينعم بالسيادة وكامل السلامة الإقليمية. ويتشاطر ذلك الأمل على نطاق واسع شعب البوسنة والهرسك، الذي يعتقد أن الاتحاد الأوروبي لم يفقد بريقه أبدا. ونحن نريد أن تتحقق تلك الرغبة المتبادلة.

وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يضطلع بكامل دوره، لا سيما في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وإذ يطلق الاتحاد الأوروبي مبادرته من أجل تعزيز النمو والعمالة، فإنه يعمل في البوسنة والهرسك على مستويين: بالتدخل مباشرة استجابة لاحتياجات السكان الاقتصادية؛ ودعم السلطات في البلد لاتخاذ ما يلزم من تدابير الإصلاح بغية التمكن من إنشاء اقتصاد مستدام.

غير أن قادة البوسنة والهرسك سيتعين عليهم القيام بالإصلاحات في المستقبل لتعزيز أداء بلدهم.

وأخيرا، على الرغم من أن بعثة الاتحاد الأوروبي، عملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، لا يزال بمقدورها دعم سلطات البوسنة والهرسك، فإن مجال بناء القدرات أساسا هو الذي يجب فيه على الاتحاد الأوروبي أن يتدخل بغية تمكين قوات الأمن البوسنية من العمل بصورة مستقلة.

وما زال الإطار المنبثق عن اتفاقات دايتون هو الإطار المناسب لاتخاذ إجراء من جانب المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك.

ويحظى الممثل السامي، السيد إنزكو، ضامن اتفاقات السلام، بكامل دعمنا، ونشيد بعمل الحيادي من أجل دعم إنشاء دولة متحدة تستجيب لتطلعات شعب البوسنة والهرسك. ونذكر بوجوب أن تتعاون جميع الأطراف معه ومع أجهزته وفقا لنفس أحكام الاتفاقات، وأن تزوده تحديدا بالوثائق المطلوبة.

كما نناشد الأجزاء المكونة للبوسنة والهرسك أن تنهي جميع أوجه الخطاب القومي وتمتنع عن اتخاذ أي إجراء يقسم البلد. ورسالتنا واضحة: لا جدال في السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. ومستقبل البوسنة والهرسك يتطلب التعاون الوثيق فيا بين كياناتها التأسيسية. والتعايش فيما بين الطوائف أمر حاسم لتعزيز مشاعر انتماء الجميع إلى تاريخ ومصير مشتركين. وفي إطار روح المصالحة تلك، تشارك فرنسا في أنشطة تخليد ذكرى الحرب العالمية الأولى في البوسنة والهرسك، التي أشار إليها السيد إنزكو في وقت سابق.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالانتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ما زلنا نعتقد أن مكتب الممثل السامي يضطلع بدور هام في البوسنة والهرسك، وأن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد إنزكو اليوم تذكرنا بجدوى مختلف أوجه عمله الهام، ونحن نشكره على جهوده.

وتعرب أستراليا مجددا عن دعمها للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. وما زلنا على اقتناع أن هذا الدعم ضروري لكفالة السلام والاستقرار في البلد وفي منطقة غرب البلقان قاطبة. ونجدد دعوتنا جميع القادة السياسيين في البوسنة والهرسك، لا سيما في جمهورية صربسكا، إلى عدم تقويض السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك.

إن الاستعدادات للذكرى السنوية العشرين لاتفاق دايتون في العام القادم فرصة للتفكير في مدى ما قطعته البوسنة والهرسك من خطوات منذ نهاية الحرب الأهلية المأساوية. وعلى مدى الأعوام الـ ١٩ الماضية التي اتسمت بالسلام، انتقلت البوسنة والهرسك من مجتمع خارج من النزاع إلى مجتمع يتطلع إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومؤسسات الحوكمة لديها تجتمع الآن بانتظام. وبالتالي، فقد تمكن مكتب الممثل السامي من الاضطلاع بدور أقل شأنا في الشؤون المحلية للبوسنة والهرسك.

بيد أن تحديات جساما ما زالت قائمة. ونحن نتفق مع تقييم السيد إنزكو بأن البوسنة والهرسك لم تحرز التقدم بالقدر والسرعة التي كان بمقدورها أن تحرزه، بسبب عجز قادتها عن الاتفاق على الإصلاحات السياسية والاقتصادية الهامة.

وعلى مدى الستة أشهر الماضية، لم تمض البوسنة والهرسك قدما على مسارها المعلن صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. لكننا نرى أن ذلك سيكتسي أهمية حاسمة لتحقيق الرفاه والاستقرار في البلد على الأجل الطويل. وعدم الاتفاق على آلية للتنسيق مع الاتحاد الأوربي يعرقل تقدم البوسنة والهرسك صوب الانضمام إلى الاتحاد

الأوربي. ويجب على قادة البلد السياسيين حل ذلك المأزق. وتنفيذ قرار سيبديتش فينتشي ما زال ضروريا لكفالة المساواة فيما بين جميع مواطني البوسنة والهرسك، وكفالة قدرتهم على المشاركة في تشكيل مستقبل بلدهم. وعدم إحراز التقدم فيما يتعلق بمركز الممتلكات العسكرية يحول دون تنشيط خطة العمل المعنية بانضمام البوسنة والهرسك إلى منظمة حلف شمال الأطلسي.

وفي كانون الأول/ديسمبر، لاحظ المجلس التوجيهي لمجلس إحلال السلام مرة أخرى عدم قيام البوسنة والهرسك بمعالجة الأهداف والشروط المتبقية لإغلاق مكتب الممثل السامي. ونناشد جميع الأطراف الفاعلة السياسية في البلد العمل بصورة بناءة من أجل التوصل إلى حلول توفيقية للمضي قدما بالعملية.

لقد كان إيجاد أشكال الديمقراطية المباشرة للمشاركة المدنية، على النحو الذي تجسد مؤخرا في الجمعيات العامة، تطورا إيجابيا. وشعرنا بالقلق إزاء اندلاع العنف لفترة وجيزة في شباط/فبراير، الذي شاب المظاهرات السلمية. لكن أستراليا تدعم حق مواطني البوسنة والهرسك في الإعراب عن استيائهم من الحالة الاقتصادية والاجتماعية، ومستويات الفساد وارتفاع معدلات البطالة. وينطوي ذلك النوع من المشاركة المدنية على إمكانية تحوله إلى أداة قوية لتركيز المناقشة السياسية على الإصلاحات المتعلقة بالحوكمة والمجال الاقتصادي والاجتماعي.

كما ترحب أستراليا ببقاء الحالة في البلد هادئة على نحو عام، ونجدد تقديرنا للدور الذي تضطلع به البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في دعم بيئة تتسم بالسلامة والأمن.

كما نود أن نشير إلى استمرار أهمية العمل الذي تقوم به وزارة الدفاع والقوات المسلحة في البوسنة والهرسك لمراقبة وإدارة ذخائر البلد وأسلحته، بما في ذلك المواد المتقادمة والفائضة. وبدعم من المجتمع الدولي، بما فيه منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن إزالة تلك المواد تسهم إسهاما مباشرا في أمن البوسنة والهرسك واستقرارها.

و يمكن للبوسنة والهرسك أن تواصل السير على المسار صوب الاندماج في أوروبا، على غرار ما فعل جيرانها، أو أن تزداد تخلفا عن الركب. وعلى الرغم أن المجتمع الدولي يضطلع بدور هام، فإن من مسؤولية البوسنة والهرسك القيام بالإصلاحات اللازمة لتحقق لمواطنيها مستقبلا يعمه الاستقرار والسلام والرفاه.

السيد غالبيث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نرحب بالممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، ونشكره على تقريره (S/2014/314، المرفق)، وعلى عمله الهام من أجل السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

ونود في البداية أن نعرب عن أسفنا لأن تنفيذ اتفاق دايتون للسلام لا يزال تحديا يوميا بسبب الخلافات بين الأحزاب السياسية، والمأزق السياسي، وعدم تنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والخطاب السلبي والانشقاقي لجمهورية صربسكا، الذي ينبغي أن يستنكره المجتمع الدولي.

فتلك الأعمال تقوض التماسك الوطني بين مختلف الطوائف العرقية في البلد، وتعرقل المصالحة الوطنية، وتعطل تقدم البلد صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي ذلك السياق، نناشد الطبقة لسياسية في البلد أن تضطلع بمسؤولياتها المتفق عليها وتعمل بروح المصالحة بغية التصدي للتحديات التي يواجهها البلد. وينبغي القيام بتغيير أساسي في الطبقة السياسية، مثلما قال السيد إنزكو. وفي ذلك الصدد، تعرب شيلي مجددا عن دعمها لاتفاق دايتون للسلام،

ولسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، واحترام سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي.

ويساورنا القلق إزاء الحالة المتدهورة في البوسنة والهرسك، مما يسلط الضوء على عدم إحراز التقدم في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام، الذي وقع قبل ١٩ سنة. والمظاهرات العنيفة التي وقعت في مطلع شباط/فبراير كانت في المقام الأول والأخير، دعوة إلى المسؤولين المنتخبين والأحزاب السياسية من أجل تغيير المسار بغية دعم تقدم البلد دعما فعالا. وكانت دعوة إلى الطبقة السياسية من أجل تركيز طاقتها على مصالح الشعب.

إننا نقدر الجهود التي يبذلها الممثل السامي وندعم العمل الهام الذي يقوم به من أجل تعزيز سيادة القانون، والامتثال للقرارات الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وتيسير الإصلاحات لكفالة الازدهار الوطني وعودة النازحين في البلد. مع ذلك، فإن غياب التقدم فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي يعتبر مؤشراً على عدم التزام البوسنة والهرسك فيما يتعلق بالمستقبل. ونحث قادة كل الأطراف على العمل بشكل بناء للخروج من المأزق.

ونحن ندعم جهود البوسنة والهرسك من أجل طي صفحة الماضي. ونشيد بالتقدم المحرز، مثل تعديل التشريع الذي ينظم إصدار أرقام الهوية للمواطنين، الذي اعتمد أخيراً ويسمح للمواطنين مرة أخرى بالحصول على تلك الأرقام من الدولة المركزية. كما نهيب بالقادة السياسيين كافة أن يمتنعوا عن الخطاب السلبي وألا يدخروا وسعاً من أجل تحقيق التكامل الفعلي والمصالحة الوطنية.

وأو أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على الالتزام الثابت، الذي يبديه بلدي منذ البداية، إزاء عملية التحرك صوب البوسنة والهرسك مستقرة وملتزمة بالدفاع عن سلامتها الإقليمية في إطار دولة مستقرة سياسياً لديها مؤسسات تعمل لخدمة مواطنيها، خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص العمل للشباب، في سلام وازدهار.

وشيلي شاركت في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بأفراد من الشرطة، وما فتئت تعمل في إطار القوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي – عملية ألتيا، لتحقق شيلي بذلك تواجداً عسكريا لعشر سنوات متصلة هناك.

وندعو المجتمع الدولي للمحافظة على التزامه بدعم تطلعات شعب البوسنة والهرسك إلى مستقبل أوروبي – أطلسي سلمي ومزدهر. ونعرب أيضاً عن تأييدنا للمبادرات الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا السياق، من المهم توفير الموارد الضرورية لضمان إنجاز الولاية في إطار اتفاق دايتون لسنة ١٩٩٥.

أخيراً، أود التاكيد مرة أخرى على دعمنا والتزامنا إزاء مكتب الممثل السامي الذي يجب أن نستمر في دعمه سياسياً مع توفير الموارد الضرورية لإنجاز عمله الهام.

السيدة كزراغينيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب ترحيباً حاراً في مجلس الأمن بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، ونشكره على تقريره (S/2014/314، المرفق)، ونكرر دعمنا له.

وليتوانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

قبل ٢٠ عاماً تقريباً، أنهى اتفاق دايتون الحرب البوسنية التي استمرت ثلاث سنوات ونصف السنة. وفي غضون ذلك، كان لدينا تصور للبوسنة والهرسك متحدة ومستقرة ومزدهرة ومتعددة الأعراق. واليوم، قد تخلفت البوسنة والهرسك عن جاراتها والبلدان الأخرى في المنطقة. والإرادة السياسية لقادة البلد من أجل التوصل إلى توافق آراء بشأن المسائل الملحة أمر في غاية الأهمية. فالإرادة السياسية السليمة تتجلى في المنطقة

بالفعل. كانضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي مؤخراً، والحوار الجاري بين بلغراد وبريشتينا مما سمح بتلك الخطوات المطردة لصربيا وكوسوفو على الطريق إلى الاتحاد الأوروبي. ونثني على البلدان المجاورة لدعمها السياسي للبوسنة والهرسك واستعدادها للانخراط في تعاون إقليمي، بما في ذلك والأهم، التعاون الاقتصادي.

وفي نيسان/أبريل، وجه الاتحاد الأوروبي رسالة قوية إلى الحلفاء السياسيين للبوسنة والهرسك، حيث دعاهم إلى تحمل مسؤوليتهم الجماعية. كما أكد الاتحاد الأوروبي مجدداً على التزامه ودعمه. وتوسيع جدول أعمال الاتحاد الأوروبي يشير بوضوح إلى أنه لا ينوي سحب أو تقليص وجوده في البوسنة والهرسك. غير أن مستقبل البلد في أيدي شعبه وقادته السياسيين. وكما ذكر ممثل الأردن، فإننا لم نسمع شيئاً بشأن الإثنية بوصفها قيمة إنسانية عالمية.

ونرحب بقرار اللجنة الانتخابية المركزية في البوسنة والهرسك إعلان إجراء الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر، ونحث مواطني البوسنة والهرسك على المشاركة في الانتخابات بصورة نشطة واختيار القيادة التي ستتحمل مسؤولية رسم الطريق صوب تقدم لا رجعة عنه في البلد. ينبغي ألا يكون هناك مجال لخطاب عدم الاحترام أو بث الفرقة طوال الحملة الانتخابية وعموماً.

وتقلقنا التصريحات المتزايدة لعدد من مسؤولي جمهورية صربسكا بالتشكيك في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، كما جاء في التقرير قيد المناقشة اليوم. وليتوانيا تؤكد مرة أخرى التزامها بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك كدولة ذات سيادة وموحدة.

وما زال هناك الكثير من العمل لدعم التنمية الاقتصادية في البوسنة والهرسك، إذ يعاني ذلك البلد من أعلى معدلات البطالة بين الشباب – ٥٩ في المائة – وأدنى معدلات النشاط الاقتصادي، وكذلك أعلى معدلات المساعدة الاجتماعية، وأدنى نصيب للفرد من الاستثمار المباشر الأجنبي في المنطقة. والاحتجاجات الاجتماعية – الاقتصادية التي بدأت في شباط/فبراير هي تعبير عن ذلك الشعور بالإحباط. وغياب النمو الاقتصادي يقوض استعادة الثقة بين القادة السياسيين والمجتمع. وبدون سيادة القانون والحكم الرشيد واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد، سيبقى النمو الاقتصادي غير شامل وسيتعثر أكثر. ونشجع السلطات المختصة في البوسنة والهرسك على البدء بإصلاحات من شأنها تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي.

وثمة حاجة ملحة أيضاً لبناء هيكل عامل للدولة يمكّن البوسنة والهرسك من أن تكون شريكاً يوثق به. واتفاق دايتون للسلام كان أداة ضرورية لإنهاء أسوأ حرب شهدتها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وكون أن ذلك البلد قد أثبت أنه قادر على تحديد مستقبله في بيئة سلمية وآمنة هو إنجاز رئيسي يحسب لشعب البوسنة والهرسك.

والمجتمع الدولي، بالتزامه السياسي والمالي الكبير، أدى دوراً مهماً في دعم الإصلاحات في البلد. وينبغي استدامة التقدم المحرز والبناء عليه. ومرة أخرى، فإن كل المسؤولية تقع على عاتق القادة السياسيين للبلد.

وأود أن أذكر هنا بالقرار ٢١٢٣ (٢٠١٣)، الذي يهيب بالقادة السياسيين في البوسنة والهرسك الامتناع عن الخطاب الباعث على الفرقة وإحراز مزيد من التقدم المادي والملموس نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تنفيذ قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن قضية سايديتش وفينتسي.

وإننا نشجع مكتب الممثل السامي في تعزيزه للمبادرات لإجراء حوار أشمل بين جميع الطوائف العرقية، بما في ذلك على المستوى المحلي. ونعتقد أن القيادة الجديدة ستلتزم بترجمة الشواغل المشروعة لشعب البوسنة والهرسك إلى

مبادرات تشريعية يمكن تطبيقها بالكامل من خلال البدء بإصلاحات هيكلية ومؤسسية تشمل تعزيز سيادة القانون واتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد والمساءلة المالية وحماية حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن يبقى المجتمع الدولي ملتزماً باليوسنة والهرسك. فمصالح الدول – وليس الأفراد – ينبغي أن تكون لها الغلبة في عملية صنع القرارات التي ستقود البلد إلى الاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي.

أخيراً، نكرر أنه طالما أن السلطات في البوسنة والهرسك تعجز عن تنفيذ المتطلبات الأساسية الضرورية لإغلاق مكتب الممثل السامي، سيظل للمكتب دوره الهام الذي يتعين أن يؤديه. وليتوانيا مستعدة أيضاً للمشاركة في المناقشات، جنباً إلى جنب مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بشأن إعادة تقييم محتملة للنهج المعتمد إزاء ولاية المكتب.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية.

ترحب الصين بالتقدم الإيجابي الذي حققته البوسنة والهرسك في تعزيز المصالحة الوطنية، والنهوض بالتنمية الاقتصادية، وبناء وتعزيز سيادة القانون. من جهة أخرى، نلاحظ أن البوسنة والهرسك ما زالت تواجه تعقيدات وصعوبات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والسلام والاستقرار الدائمين في البلد، وأنها ما زالت بحاجة للدعم والمساعدة من المجتمع الدولي.

والصين تحترم استقلال البوسنة والهرسك واستقلالها وسيادتها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية.

وتعرب الصين أيضا عن احترامها لحق شعب البوسنة والهرسك في أن يقرر مستقبل بلده، وتؤيد حق سائر الجماعات العرقية في البلد في العيش في سلام ووئام، والتمتع بالتنمية المشتركة. ويحدونا الأمل في أن تعمل جميع الفئات العرقية على نحو يحقق مصالح بلدها في الأجل الطويل، وأن تتخذ تدابير عملية لتعزيز نتائج العملية السياسية، وحل خلافاتها عن طريق الحوار والتعاون، فضلا عن تنفيذ اتفاق دايتون للسلام على نحو شامل، بغية إحراز المزيد من التقدم في جميع مجالات التعمير.

وتتسم مسألة البوسنة والهرسك بقدر كبير من التعقيد والحساسية. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي نهجا متوازنا وحكيما عبر إبداء الاحترام الكامل لقيادة واستقلال شعب البوسنة والهرسك، والاضطلاع بدور إيجابي في تعزيز الوحدة والتعاون بين جميع الفئات العرقية في البلد. وتؤيد الصين الممثل السامي، إنزكو، في جهوده الرامية إلى الوفاء بالتزاماته في مجال الأنشطة المنوطة به على نحو مناسب وبنّاء. وتدعوه إلى مواصلة الاضطلاع بدور إيجابي في تعزيز العملية السياسية في البوسنة والهرسك.

ترحب الصين بالمساعدة التي يقدمها صندوق النقد الدولي من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي في البوسنة والهرسك. والصين مستعدة للانضمام إلى المجتمع الدولي في جهوده الجارية للإسهام على النحو الواجب في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في البوسنة والهرسك.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر أيضا الممثل السامي للبوسنة والهرسك، فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية والتزامه.

تؤيد لكسمبرغ البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لقد رسم الممثل السامي صورة قاتمة للحالة في البوسنة والهرسك. وما زال الاتجاه السلبي الذي ساد على مدى السنوات الأخيرة مستمرا. وما يزال الأداء الاقتصادي دون الإمكانات الحقيقية للبلد. وما يزال المأزق قائما في العلاقات

المشتركة بين المؤسسات. وأصبحت التصريحات الصادرة عن قادة جمهورية صربسكا، المشككة في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية أكثر تواترا. وأخفق السياسيون البوسنيون في تنفيذ الإصلاحات اللازمة للمضي بالبلد قدما على الطريق المؤدي إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن تلك العضوية ما تزال تمثل الهدف المعلن من قبل قادة في البلد، فضلا عن أنه يمثل رغبة الغالبية العظمى من البوسنيين. وما تزال مسألة الممتلكات العسكرية التي ظلت عالقة منذ سنوات عديدة تعوق إحراز أي تقدم في تنفيذ خطة عمل منظمة حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بنيل العضوية. وما يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في مجالات سيادة القانون ومكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان. ويكتسي تنفيذ الحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي أهمية خاصة في ذلك الصدد من أجل ضمان مساواة جميع المواطنين أمام القانون.

تتشاطر لكسمبرغ الشواغل التي أعرب عنها الممثل السامي، غير أنه يتعين علينا ألا نتوقف عند ذلك الحد. ويجب علينا التطلع قدما. ومن هنا تأتي أهمية الدعم الملموس والمتواصل والمتعدد الأوجه الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للمؤسسات والمواطنين في البوسنة والهرسك على حد سواء. ويركز هذا الدعم على سيادة القانون والإصلاح المؤسسي بهدف إنشاء نظام فعال للحوكمة وحفظ النظام والأمن وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. وتشير الأحداث التي وقعت في شباط/فبراير في العديد من المدن البوسنية إلى نفاد صبر المواطنين الداعين إلى تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية. ويطالب جميع المواطنين، وخاصة الشباب، بالحصول على فرص جديدة للعمل. ويجب على الزعماء السياسيين في البلد تهيئة تلك الفرص.

والمجتمع الدولي على استعداد لأن يدعم بنشاط الجهود التي يبذلها البوسنيون. ونرحب في هذا الصدد بالاتفاق بشأن توفير الوظائف وتحقيق النمو المتوقع إطلاقه في ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو في سراييفو بدعم من الاتحاد الأوروبي. ويهدف الاتفاق إلى مساعدة المؤسسات في البوسنة والهرسك على تحديد إصلاحات اجتماعية واقتصادية ملموسة بغية تعزيز الاقتصاد وحفز إيجاد فرص العمل في الأجلين القصير والمتوسط.

ونناشد الزعماء السياسيين للبوسنة والهرسك الاصغاء إلى عامة المواطنين والاستجابة لشواغلهم المشروعة عبر الحوار مع المجتمع المدني. ونتشاطر الأمل الذي أعرب عنه الممثل السامي في أن تؤدي زيادة المشاركة المدنية للتجمعات العامة – وهي المجموعات المدنية التي نشأت نتيجة الأحداث التي وقعت في وقت مبكر من هذا العام – إلى المزيد من المساءلة من جانب القادة البوسنيين على الصعيدين المحلي والوطني. وينبغي أن تشجع آفاق الانتخابات العامة التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر واضعي السياسات على تكثيف جهودهم المبذولة لمعالجة شكاوى المواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن الحالة الأمنية قد ظلت هادئة عموما خلال الأشهر الستة الماضية. وتظهر استطلاعات الرأي أن الغالبية العظمى من البوسنيين يشعرون بالأمان. وعليه، لم يتعين على قوة الاتحاد الأوروبي أن تتدخل من أجل استعادة السلام في البلد. ويمثل ذلك اتجاها يجدر الترحيب به.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أنه لا مجال للخطاب الانفصالي الرامي إلى بث الانقسام في البوسنة والهرسك. وتكرر لكسمبرغ اقتناعها الراسخ بأن مستقبل البوسنة والهرسك – بوصفها دولة ذات سيادة وموحدة ومستقرة ومزدهرة وتتسم بتعدد الأعراق – سيظل في إطار الأسرة الأوروبية، شأنها شأن جيرانها. وندرك أن هذا الاعتقاد يتشاطره المجتمع الدولي والبلدان في المنطقة، فضلا عن الغالبية العظمى من المواطنين

البوسنيين. ونؤكد للبوسنة والهرسك دعم لكسمبرغ المستمر لجهودها بهدف مساعدتها على تحقيق مصيرها الأوروبي.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي، إنزكو، على إحاطته الإعلامية. وأثني أيضا على الطريقة الدؤوبة التي اضطلع بها بولايته.

تلاحظ نيجيريا مع الشعور بالقلق، محدودية التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام،و النداءات المتكررة من الرئيس والمسؤولين في جمهورية صربسكا للانفصال عن البوسنة والهرسك، علاوة على هجمات الجمهور على المؤسسات الحكومية الرئيسية. ونتشاطر القلق الذي أعرب عنه الممثل السامي إزاء تصريحات بعض الشخصيات العامة. ذلك أن من شأن الدعوة إلى الانفصال أن يكون لها أثر مزعزع للاستقرار في البلد. ويتعارض هذا الخطاب الانقسامي مع التماسك الوطني، ويمكن أن تكون له آثار سلبية على السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

ثمة خطر آخر يهدد التماسك في البوسنة والهرسك يتمثل في استخدام آليات عرقلة الدستور على مستوى الدولة بهدف منع البلد من إحراز التقدم المنشود، ومن ثم استغلال ذلك لتبرير الدعوة إلى تفكيك البلد. ويجب على القادة السياسيين، وخصوصا على مستوى الدولة، أن يدركوا أن دستور البلد يحول دون إمكانية الانفصال. ونحثهم على الامتناع عن الدعوة إلى تفكيك البلد. ونؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز الدولة على المستوى الوطني، في ذات الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على حقوق وامتيازات جميع الطوائف.

ونلاحظ مع الشعور بالقلق، التحديات الأخرى التي تواجه الاتفاق الإطاري العام للسلام، الوارد في التقرير المعروض على المجلس (S/2014/314)، بما في ذلك عرقلة العمل في المؤسسات الرئيسية في البوسنة والهرسك، والطعن في كفاءة تلك المؤسسات، والتحديات التي تواجه الحيز الاقتصادي الوحيد المتاح في البوسنة والهرسك، علاوة على التحديات التي تواجه المؤسسات القضائية الوطنية. ونحث القادة السياسيين في جمهورية صربسكا على التعاون مع الحكومة المركزية والامتناع عن اتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تطعن في السلطة الدستورية للحكومة المركزية وفي مؤسساتها المركزية ذات الصلة. ومن الضروري أن يدرك الزعماء على مستوى الدولة حدود السلطة على ذلك المستوى.

وندعو إلى المزيد من التأييد للاستراتيجية المنقحة لتنفيذ المرفق السابع من الاتفاق الإطاري العام للسلام، الذي يتناول المسائل المتعلقة بعدم التمييز وعدم الانفصال وشمول الجميع.

تود نيجيريا أن ترى جميع المواطنين في البوسنة والهرسك يتمتعون بمركز متساو في جميع أنحاء البلد بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية. ولذلك، فإننا نحث الزعماء السياسيين على الامتناع عن اعتماد قوانين على مستوى الكيانين تقع بصورة حصرية في نطاق اختصاص الحكومة المركزية ولا تتوافق مع أحكام الاتفاق الإطاري العام للسلام.

ويسرنا أن نلاحظ أن مشاركة المواطنين بنشاط أكبر أدت إلى المزيد من المساءلة من جانب الحكومة وشجعت الطبقة السياسية على إعادة تركيز طاقاتها على خدمة مصالح المواطنين. وكما قال الممثل السامي في إحاطته الإعلامية، فإن هذا ينطوي على إمكانية تعميق الديمقراطية وتعزيز الحكم الرشيد في البلد.

وإذ تقترب البوسنة والهرسك من الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر، نشعر بالقلق من أن الدستور لا يمنح حق الطعن في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية إلا إلى أقليات البشناق والصرب والكروات. إن هذا يقيد الحقوق السياسية لمواطني البوسنة والهرسك الذين لا ينتمون إلى تلك المجموعات العرقية الثلاث وتستبعدهم من الناحية الفعلية من المناصب التي تشغل بالانتخاب. وحرصا على تحقيق الشمولية، نود أن نرى

تغيير ذلك القانون ليتسنى لجميع مواطني البوسنة والهرسك المشاركة بحرية كمرشحين في الانتخابات.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم جلسة المتابعة هذه بشأن البوسنة والهرسك. كما أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره (S/2014/314، المرفق).

خرجت البوسنة والهرسك إلى الوجود نتيجة لواحدة من أكثر الأزمات الأوروبية دموية منذ سقوط حائط برلين. وعلى الرغم من اعتماد الاتفاق الإطاري العام للسلام، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي كان يستهدف توطيد السلام وإنشاء نظام حكم ثلاثي من أجل الحفاظ على السلامة الإقليمية، لا تزال هناك تحديات بعد كل هذه السنوات. تجد البوسنة والهرسك نفسها في حالة تتعرض فيها أركان الدولة القومية للتهديد نتيجة الإحباط والسخط الشعبيين المتناميين وبزوغ القومية والمأزق التشريعي على الصعيدين الاتحادي والمحلي والتحديات التي تواجه إجراء الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر، والتأخير في تحقيق الأهداف وتهيئة الظروف التي حددها مكتب الممثل السامي.

أولا، في ما يتعلق بالمظاهرات التي بدأت في شباط/فبراير في توزلا، والتي امتدت بعد ذلك إلى زينيتسا وموستار وسراييفو وأماكن أخرى، فإننا ندين تحول الاحتجاجات إلى العنف وما نجم عنه من إصابات وإلحاق أضرار كبيرة بالممتلكات. غير أننا نشيد ونرحب بمبادرة المحتجين إنشاء تجمعات كوسيلة للحوار الذي يعرب خلاله عن الشكاوى، وبالتالي إظهار قدرتهم على التنظيم ورغبتهم في المشاركة من أجل الصالح العام. وبالنظر إلى طبيعة الشكاوى – التي دعت إلى تخفيض مرتبات الموظفين المنتخبين وما يحصلون عليه من مزايا واستعراض عملية الخصخصة والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية – فإن التجمعات أصبحت وسيلة تحاور حقيقية ومسؤولة عندما يتعلق الأمر بالتنمية، وذلك في بلد يتجاوز فيه معدل البطالة ٤٠ في المائة. يكفل هذا النوع من المشاركة أسس الديمقراطية في البوسنة والهرسك. وينبغي لقادة البلد الاستفادة من تلك الإنجازات وتحويلها إلى عنصر من عناصر التوافق الوطني.

نحن نعتقد أن التنوع جانب بالغ الأهمية في بناء الدولة القومية. يفترض أن أعمال الاستبعاد والتمييز المرتبطة بالصراع في البلقان يجري حلها من خلال اتفاق دايتون. ونأسف لأن الحالة الجديدة في البوسنة والهرسك تتسم باختلافات سياسية كبيرة. كما ندين الخطاب الانفصالي والداعي إلى الاستقلال الذي يشكل تهديدا خطيرا لوحدة البلد واستقراره. نحن ندين هذه الأعمال ونهيب بجميع الأطراف السياسية الفاعلة احترام السلامة الإقليمية للبلد.

وترحب تشاد بالانتخابات العامة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، التي أنشأ البرلمان في سياقها الفريق العامل المشترك بين الوكالات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ من أجل وضع قانون والإعداد للانتخابات في البلد. ونشيد أيضا بالجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية لمواصلة العمل بصورة منتظمة ومتابعة جهودها في وضع واعتماد قوانين جديدة في ظل سياق مؤسسي غير مستقر وهش. إن عدم قدرة مؤسسات الدولة على العمل بشكل عادي بسبب التناحر يقوض الاستعداد لمعالجة المسائل السياسية والقانونية والاقتصادية. ونشجع حكومة البوسنة والهرسك على إجراء الإصلاحات الاقتصادية التي من المرجح أن تساهم مساهمة فعالة في معالجة الحالة الاجتماعية في البلد وتوفير الأساس للحكم الرشيد.

وفي الختام، يؤكد وفدي من جديد دعمه للجهود التي يبذلها مكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك. ونحث المجتمع

الدولي ومجلس الأمن، وبصفة خاصة الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، على مضاعفة الجهود الرامية إلى تقديم ما يلزم من مساعدة للبوسنة والهرسك من أجل توطيد الوحدة الوطنية وتعزيز قدرتها المؤسسية من أجل السلام والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

يرحب وفد بلدي بالممثل السامي فالنتين إنزكو في المجلس. ونقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

في حين نقر بالتطورات الإيجابية في الآونة الأخيرة مثل تعيين قضاة المحكمة الدستورية، من المخيب للآمال أن عدم التوصل إلى اتفاق فيما بين الأطراف السياسية الفاعلة لا يزال يؤثر سلبا على مجمل عملية الإصلاح في البوسنة والهرسك. ويساورنا القلق أيضا من أن الأزمة السياسية الحالية تقوض تقدم البلد صوب الاندماج الأوروبي الأطلسي وتثير صعوبات اقتصادية وتسفر عن ارتفاع معدلات البطالة. من الواضح أن الاحتجاجات التي بدأت في أوائل شباط/فبراير تشهد على إحباط الشعب. وثمة اتجاه آخر مثير للقلق وهو تزايد الخطاب الانقسامي الذي يطعن في سيادة البلد وسلامته الإقليمية. إن الالتزام بوحدة البوسنة والهرسك بوصفها بلدا واحدا ذا سيادة هو الأساس الذي يقوم عليه اتفاق دايتون للسلام. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

وبالنظر إلى انعدام الشعور بالملكية حاليا من جانب الجهات السياسية الفاعلة، فإن التجمعات التي ظهرت كمنابر للمجتمع المدني تطور جدير بالترحيب. ونأمل أن يساعد شكل جديد من أشكال الحوار السياسي البناء على تعزيز المساءلة في الحياة السياسية في البوسنة والهرسك. كما ندعو إلى المزيد من الحوار فيما بين الجهات السياسية الفاعلة بهدف تحقيق إصلاحات ملموسة، بما في ذلك التنفيذ، الذي استحق منذ أمد طويل، للحكم في قضية سايديتش وفينتشي. ونأمل أن توفر الانتخابات المقررة في تشرين الأول/أكتوبر الزخم الذي من شأنه أن يمكن البلد من المضي قدما نحو تحقيق ديمقراطية تقوم على درجة أكبر من المساواة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر الإعراب عن تأييدنا الكامل للجهود التي يبذلها الممثل السامي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة كولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نعيد التأكيد على أن الحالة الأمنية في البلد لا تزال هادئة وسلمية ومستقرة. ولا تزال البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك تقوم بدور هام في دعم جهودنا في التعامل مع التهديدات التي يمكن أن تقوض بيئة تسودها السلامة والأمن، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، نغتنم هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن التقدير للدول الأعضاء التي تشارك في القوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

وفي ما يتعلق بأداء المؤسسات العليا للدولة، دأبت رئاسة البوسنة والهرسك على الاجتماع بانتظام. وإذ نأخذ في الحسبان أنَّ البوسنة والهرسك قد تحوَّلت من بلد مضيف لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، إلى بلد مشارك فيها الآن، فضلا عن المشاركة في عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي، مثل القوة الدولية للمساعدة الأمنية، فإننا نودّ تسليط الضوء على أنَّ الرئاسة قد اتخذت قرارات بشأن تمديد مشاركة البوسنة والهرسك في العمليات الدولية في أفغانستان، وعمليات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في مالي.

وفي ما يتعلق بالإشارات في الفقرة ٣٠ من التقرير إلى أنَّ رئاسة البوسنة والهرسك لم تستطع الموافقة على الحالة في أوكرانيا، أود أن أوضح ما يلي. مع تقديرنا العميق لدور الممثل الخاص في الإشراف على تنفيذ الاتفاق بدون أن يكون مسؤولا عن تقييم قرارات السياسة الخارجية، أودّ تذكير مجلس الأمن بأنَّ الرئاسة مسؤولة عن إدارة السياسة الخارجية للبلد، وأنها تتخذ القرارات بتوافق الآراء حول جميع مسائل السياسة الخارجية، عملاً بدستور البوسنة والهرسك.

علاوة على ذلك، أودّ تذكير مجلس الأمن بأنَّ بلدي مصمم تصميما كاملا على تعزيز حل سلمي للنزاعات، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وفي هذا الصدد، أصدرت الرئاسة في ٦ آذار/مارس بياناً دعا جميع أطراف النزاع في أوكرانيا إلى الامتناع عن استخدام القوة والدخول فوراً في حوار سياسي لتسوية الحالة، بما يخدم مصالح السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي.

وإننا نعتقد أنَّ إشراك المرأة في منع نشوب النزاع وفي الوساطة، ونشر مستشاري شؤون حماية المرأة في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، أمور أساسية لبناء السلام وتوطيده. وقد عملنا بجهود إضافية للنهوض بتلك المسألة، واعتمدنا سياسة تقضي بأن يكون ثلث المرشحين المسمّين لبعثات حفظ السلام من النساء.

لقد واصل مجلس وزراء البوسنة والهرسك الانعقاد بانتظام، معتمدا قوانين جديدة ومجموعات من التعديلات للتشريع القائم. وقد شمل ذلك ميزانية الدولة لعام ٢٠١٤، وقانون المشتريات العامة، وتعديلات للقانون المتعلق بشركة نقل الكهرباء، وأخرى لقانون غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية. واعتُمدت أيضا خطة عمل مجلس الوزراء لعام ٢٠١٤، كما اعتُمدت ميزانية إطارية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦، وخطة عمل شراكةٍ لمنظمة حلف شمال الأطلسي في الفترة ذاتها.

وشأن جميع بلدان العالم الأخرى، كانت لدينا تحدياتنا. فنحن نواجه أزمات اقتصادية صعبة، وتدابير تقشُّفية مريرة ذات تأثيرات سلبية على جميع جوانب الحياة البشرية. وفي هذا الصدد، نودّ إبلاغ المجلس أنَّ الاحتجاجات على الظروف الاقتصادية السيئة جرت في عدة مدن كبرى في البلد في ٧ شباط/فبراير. وقد عقد مجلس الوزراء جلستين مع الوكالات المعنية بإنفاذ القوانين على مستوى الدولة، لمناقشة أفضل السبُل لتحسين توفير الأمن لمؤسسات البوسنة والهرسك.

لكنَّ التحديات التي نواجهها لن تثبِّط عزمنا على النضال من أجل احترام أفضل لحقوق الإنسان، وحياة أكرم لمواطنينا. وإننا نرى ضرورة العمل للقضاء على جميع العقبات الجدية، بغية تحقيق الهدف النبيل المتمثل في الاحترام الشامل لحقوق الإنسان. وبدون التقدم المستدام بشأن حماية جميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما يشمل تعزيز سيادة القانون وتدابير مكافحة الفساد والمساءلة المالية، ليس هناك تنمية وأمن مستدامان. وجميع هذه المكوِّنات متداعمة. وفي هذا الصدد، نرحب باستعداد الاتحاد الأوروبي لدعم مبادرات تحسين الإدارة الاقتصادية، وتعزيز التنافسية وتحفيز النمو الاقتصادي في بلدي.

إنَّ المجتمعات الهادئة هي أساس التنمية المستدامة. وهذا هو السبب الذي يجعلنا مكرَّسين للعمل من أجل المستقبل، ممّا يعني المزيد من العمل على الإرادة السياسية وتخصيص الموارد بغية ضمان تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج من أجل التنمية. إضافة إلى ذلك، هناك أيضا مسألة المساءلة وضمان نوعية الحياة لمواطنينا، ولا سيما النساء والفتيات والشباب، بكرامة وفرص متكافئة، بما يشمل الحصول على خدمات الصحة والتعليم والعمالة المُجزية.

بالإضافة إلى ذلك، نودّ إبلاغ المجلس أنّ برلمان البوسنة والهرسك ومجلس الشعوب قد اعتمدا تعديلات للتشريع الذي ينظِّم إصدار أعداد تعريف المواطنين. وعملاً بأحكام قانون الانتخاب في البوسنة والهرسك، نتوقع للّجنة المركزية للانتخابات هناك أن تُعلن في هذا الشهر إجراء انتخابات عامة في تشرين الأول/أكتوبر.

لقد أحرزت البوسنة والهرسك تقدما كبيرا نحو التكامل الأوروبي، على الرغم من جميع التعقيدات الموجودة داخل مجتمعها. وقد ظلّ الالتزام الحقيقي بالمسار الأوروبي أولويتنا العليا. وفي هذا الصدد، نود أن نغتنم هذه الفرصة للثناء على المشاركة المتزايدة للاتحاد الأوروبي ودوره المتعاظم في بلدنا، بما يشمل الحضور المعزَّز للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المتضافر مع وفده.

ويبقى بلدي مرشَّحاً محتمَلا لعضوية الاتحاد الأوروبي. وقد صُدِّق اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١١، لكنه لمَّا يدخل حيِّز النفاذ. أمَّا الجزء المتعلق بالتجارة من الاتفاق فقد بدأ نفاذه فور توقيعه، وجرى تنفيذه بنجاح في جميع مجالاته منذ عام ٢٠٠٨.

ومع ذلك، استمرّ الحوار السياسي الهادف إلى إيجاد حلول لجميع المسائل المطروحة، بحيث يمكن دخول الاتفاق حيِّز النفاذ. ومن شأن ذلك تمكين البلد من تقديم طلب موثوق به

للعضوية في الاتحاد الأوروبي. وإننا نعتقد اعتقاداً راسخا بأنَّ تقدُّم البوسنة والهرسك على مسار توسيع الاتحاد الأوروبي يخدم أيضا مصالح جميع الدول الأعضاء في هذا الاتحاد. لذا، فإنّ المشاركة الجدية والتقدمية من جانب الاتحاد الأوروبي هامة في مساعدة بلدنا لتيسير تنفيذ الإصلاحات الضرورية في مسيرتنا نحو مستقبل أوروبي. ومن شأن هذه المشاركة أن تكون وسيلة بنَّاءة لحلِّ الصعوبات المتبقية وتعزيز دينامية العملية التكاملية.

إننا أيضا نبذل الجهودَ الإضافية اللازمة لإتمام خطة عمل ٥+٢، وهي إلزامية لإغلاق مكتب الممثل الخاص وحل جميع المسائل المتبقية. وتنفيذ حُكْم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي يبقى بحاجة إلى المعالجة.

لقد أدَّت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة دوراً هاما في محاكمة أولئك المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي على أراضي يوغوسلافيا السابقة.

ومن المفترض أن تعمل المحكمة باعتبارها تذكرة مستمرة بانه لا إفلات من العقاب على تلك الجرائم الخطيرة. ولا نزال نصر على هدفنا المشترك للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت وللملاحقة القضائية الكافية لمرتكبي تلك الجرائم، بصرف النظر عن أصلهم العرقي. وفي ضوء ذلك، تواصل البوسنة والهرسك تعاونها البناء مع المحكمة. ونظر لأن المحكمة ستكمل ولايتها قريبا، سيتعين إحالة النظر في المزيد من جرائم الحرب إلى النظم القضائية الوطنية.

وبما أن التعاون الإقليمي يضطلع أيضا بدور هام، فإننا على يقين بان البرتوكول المتعلق بتبادل الأدلة والمعلومات بشأن جرائم الحرب، الذي وقعت عليه مكاتب المدعين العامين في البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا، سيعمل حفازا نحو تعزيز الاتصالات والنهوض بالتنسيق فيما بين المكاتب. ولا يزال بلدي متفانيا في المزيد من تعزيز التعاون الإقليمي وزيادته، وهو ما يصب في خدمة المصلحة المشتركة لبلدان المنطقة.

ولا يزال تنفيذ الصكوك القائمة لحقوق الإنسان والعودة المستدامة للاجئين والمشردين داخليا وإدماجهم محليا يشكلان أولوية للبوسنة والهرسك. ونواصل التعاون الجيد مع البلدان الشريكة في إطار عملية سراييفو بشأن اللاجئين والمشردين

داخليا، ونرى أن العودة الشاملة والمنسقة للاجئين والمشردين داخليا في جميع أنحاء المنطقة أمر بالغ الأهمية لإحلال السلام الدائم.

وفيما يتعلق بالمبادرة التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في العام الماضي وجددت مؤخرا بشأن إعلان إنهاء مركز لاجئ بالنسبة للاجئين من البوسنة والهرسك في نهاية المطاف، فإننا نعتقد أن قرار المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بإنهاء مركز لاجئ بحاجة إلى المزيد من المناقشة، لا سيما مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير مثل ذلك القرار على الحالة في البوسنة والهرسك. ومن المرجح أن يحدث ذلك الإنهاء من جانب المفوضية السامية للاجئين تأثيرا على حالة المجموعات، التي لم تتهيأ الظروف بعد لعودتها إلى ديارها التي كانت تسكن فيها قبل الحرب. والمرفق السابع لاتفاق دايتون للسلام يضمن لجميع اللاجئين من البوسنة والهرسك، فضلا عن المشردين داخليا، الحق في العودة إلى ديارهم التي كانون يقيمون فيها قبل الحرب.

وتقدم الأرقام الحالية للمفوضية السامية للاجئين أدلة قوية على أن الأطراف في المرفق السابع لم تهيئ بعد الظروف اللازمة للعودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا إلى الديار التي كانوا يسكنون فيها قبل الحرب. ولذلك، نؤمن ايمانا قويا بان الإعلان المقترح لإنهاء مركز لاجئ يعرض للخطر تحقيق أهداف الاستراتيجية المنقحة لتنفيذ المرفق السابع لاتفاق دايتون للسلام. ولتلك الأسباب، أود أن أبلغ المجلس بان بلدي لا يؤيد قرار إنهاء مركز لاجئ في عام ٢٠١٤، ولكنه يصر على إرجاء النظر في إنهاء مركز لاجئي إلى عام ٢٠١٧، وهو وقت الاستكمال المتوقع لبرنامج الإسكان الإقليمي فضلا عن البرامج الأخرى التي يجري تنفيذها حاليا.

إننا ندرك أن الدول تتحمل المسؤولية الأولية عن احترام وكفالة حقوق الإنسان للأشخاص في أراضيها. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بالتصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات التراع. ولا تزال حماية النساء في حالات التراع وإنهاء الإفلات من العقاب أهم أولوياتنا. ونحظى بسجل إنجاز للعمل الحاسم على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وكنا البلد الأول في جنوب شرق أوروبا الذي وضع خطة عمل وطنية شاملة لتنفيذ القرار. وبهدف تحسين الحالة الشاملة للنساء ضحايا الاغتصاب، بذلنا جهودا لاستكمال عملية وضع خطة عمل ثانية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهي تتضمن أحكاما هامة من أجل الناجيات من العنف الجنسي المتصل بالتراع.

وهذا العام، قدمت البوسنة والهرسك مرشحة للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وإذا انتخب المرشحة، فإنها ستركز أولوياتها على المنع وعلى رفع الوعي بتلك المسائل البالغة الأهمية. وهي ستواصل مكافحة التحيز والإفلات من العقاب. ويولي بلدي أهمية كبيرة لمرشحته وهو بالتالي يأمل أن يدفع قدما بجدول أعمال سيداو.

ونحن نبذل جهودا إضافية لتسوية المسائل المتبقية المتعلقة بالحدود والممتلكات مع البلدان المجاورة. ويشكل التعاون الإقليمي وعلاقات حسن الجوار جزءا أساسيا من عملية البوسنة والهرسك للمضي قدما نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي. ونواصل انخراطنا الفعال في المبادرات الإقليمية وطورنا بشكل إضافي علاقاتنا الثنائية مع بلدان العضوية الموسعة الأخرى في الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ويشكل التعاون الإقليمي إحدى أولويات السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك وللمنطقة بأسرها. وهو عنصر هام في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام ويبين نطاق سياسة بلدي الخارجية. وبلدي ملتزم نحو تطوير علاقات ودية مع جيرانه

ومخلص لهذه العلاقات، ونحو عمليات الاندماج الأوروبي ونحو تسوية المسائل المعلقة بالروح الأوروبية.

وبالرغم من التطورات الإيجابية التي حصلت في البلد، فإننا ندرك المواجهة في العملية السياسية. ومن الضروري تهيئة جو إيجابي لتعزيز الحوار السياسي البناء المفضي نحو تسوية المسائل المعلقة. ويجب أن تستند جميع التغييرات في البوسنة والهرسك إلى سيادة القانون. ولذلك من الضروري تنفيذ اتفاق دايتون للسلام.

وفي الختام، أود أن أذكر الممثل الدائم للاتحاد الروسي بانه، وفقا لدستور البوسنة والهرسك، يشكل البوشناق أحد الشعوب المؤسسة الثلاثة وبان الإشارة اليهم باعتبارهم مسلمين لا تتفق مع دستورنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فريلاّس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان للانضمام إلى الاتحاد، أوكرانيا والجبل الاسود.

وأشاطر المتكلمين الآخرين الترحيب بعودة الممثل السامي فالنتين إنزكو إلى المجلس وأود أن أطمئنه على دعمنا المستمر له.

ولا تزال البوسنة والهرسك تواجه تحديات ناشئة إلى حد كبير من عدم توفر الإرادة السياسية من جانب القادة السياسيين للبوسنة والهرسك للنظر إلى أبعد من مصالحهم العرقية والحزبية الضيقة وللتوصل إلى الحلول التوافقية اللازمة للدفع بالبلد قدما في عدد من المجالات التي تتسم بأهمية رئيسية. فالبلد متأخر بشكل متزايد عن البلدان الأخرى في منطقة البلقان الغربية، لا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات المحلية والسياسية والاقتصادية المؤدية إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وتؤدي حالة الجمود السياسي الطويلة الأمد وعدم وجود الزخم الإيجابي في عملية الإصلاح المحلية إلى زيادة إضعاف الاقتصاد الهش بالفعل وتلقى بعبء ثقيل على الموقف الاجتماعي – الاقتصادي لمواطني البوسنة والهرسك.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، انخرط مواطنو البوسنة الهرسك الذين تبددت آمالهم في احتجاجات عامة، معربين عن سخطهم من الحالة الاجتماعية – الاقتصادية المتدهورة ومن عجز قادة البلد السياسيين عن التوصل إلى الحلول ذات الصلة وتنفيذها. وينبغي أن ينظر إلى الاحتجاجات التي انتشرت في جميع أنحاء البلد باعتبارها نداء لليقظة، يوجهه البوسنيون أنفسهم إلى قادتهم السياسيين والى المجتمع الدولي. ولذلك نحن لا نزال نناشد القادة والسياسيين في البوسنة والهرسك الانخراط في حوار مع مواطنيهم.

وعدم إحراز تقدم في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة واستمرار استخدام الخطاب الباعث على الفرقة والانقسامات العميقة الجذور بين الأحزاب السياسية، كلها أمور، ما زالت تشكل صعابا كبيرة أمام الجهود التي يبذلها أولئك الذين يريدون أن يروا البوسنة والهرسك دولة متحدة ومستقرة ومزدهرة وقابلة للبقاء ومتعددة الأعراق، تتعاون سلميا مع جيرانها وتمضي على نحو لا رجعة فيه على المسار الصحيح صوب عضوية الاتحاد الأوروبي. ولذلك، نحث القيادة السياسية للبلد على التغلب على انقساماتها وإجراء الإصلاحات اللازمة لدفع البلد قدما في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وفي ضوء الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية وسخط المواطنين، وسع الاتحاد الأوروبي الآن نطاق حواره السياسي مع البوسنة والهرسك من أجل التركيز بقدر أكبر على جدول الأعمال المتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية

وسيادة القانون. وخلال الأشهر الستة الماضية، واصل الاتحاد الأوروبي شراكته القوية من أجل تثبيت أقدام البوسنة والهرسك على طريق الاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن من المهم الوفاء بجميع التزامات البوسنة والهرسك بموجب الاتفاق المؤقت بشأن التجارة والمسائل المتصلة بالتجارة على سبيل الأولوية. والحكم في قضية سايديتش وفينتشي يجسد مبدأ عدم التمييز العرقي الذي يقع في صميم القيم التي يروج لها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ولا يزال تنفيذ الحكم شرطا لازما لتقدم البوسنة والهرسك على طريق الاتحاد الأوروبي.

وقد ناقش مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي الحالة في البوسنة والهرسك في ١٠ شباط/فبراير. وأعرب المجلس عن قلقه، ولكنه أشار أيضا إلى أن التطورات في البلد تبين أن ثمة حاجة إلى أن تواصل البوسنة والهرسك التركيز على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي وإلى أن يوسع الاتحاد نطاق حواره السياسي مع البلد. وفي نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الشؤون الخارجية استنتاجات مؤيدة لتوسيع نطاق جدول أعمال الاتحاد الأوروبي وانخراطه في ذلك البلد. وأكد المجلس مجددا على الرسائل التي بعثت بها الممثلة السامية/نائبة الرئيس أشتون خلال زيارتها إلى البوسنة والهرسك في ١٢ آذار/مارس، وحث القادة السياسيين على المعالجة الفورية لتظلمات المواطنين، لا سيما بخصوص جدول الأعمال المتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية.

ولتيسير ذلك الأمر، سيطرح الاتحاد الأوروبي، بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية الرئيسية العاملة في البوسنة والهرسك، مبادرة تُسمى ”العهد من أجل الوظائف والنمو“، وذلك بهدف مساعدة السلطات في البوسنة والهرسك على إجراء الإصلاحات الرئيسية في هذا الصدد. وسيجري إطلاق المبادرة خلال ”المنتدى من أجل الازدهار والوظائف“ الذي يُعقد في ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو في سراييفو. ومن المهم للغاية أن تشارك مؤسسات البوسنة والهرسك مشاركة بناءة في هذه الجهود.

وكما أعلن المفوض فولي خلال زيارته إلى سراييفو في ١٧ شباط/فبراير، ستواصل المفوضية الأوروبية تعزيز جهودها الرامية إلى مساعدة البوسنة والهرسك على تحسين الحوكمة الاقتصادية وتيسير قدرات البلد على استيعاب المساعدة السابقة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتحقيق تقدم في مكافحة الفساد. كما جرى عرض بعض المبادرات الملموسة في هذا الصدد بشكل أكثر استفاضة خلال مؤتمر عقده المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في ٢٤ شباط/فبراير في لندن.

وإضافة إلى هذه التحديات، التي تتطلب اهتماما فوريا، بات من الواضح بصورة متزايدة أن ثمة حاجة إلى تحسين كفاءة مؤسسات البوسنة والهرسك وأدائها لوظائفها بدرجة كبيرة، ليس فحسب من أجل بناء القدرات اللازمة في سياق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لا سيما في ما يتعلق بالتنسيق بين مختلف مستويات الحكم، ولكن أيضا لضمان استدامة واستمرارية الإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية التي تم الاضطلاع بها منذ عام ١٩٩٥. وفي هذا الصدد، أكد المجلس من جديد تصميمه على العمل بشكل نشط ومكثف في دعم هذه العملية بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع شركائه الدوليين الرئيسيين.

ونتوقع أن يُحفز التقدم الذي أحرزته بقية المنطقة، وبخاصة التقدم نحو تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو والمفاوضات المتعلقة بالانضمام مع الجبل الأسود والخطوات التي اتخذتها بلدان أخرى في عملياتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على استئناف بذل الجهود الرامية إلى الإصلاح وعلى توليد شعور بالإلحاح في أوساط قادة البلد وعلى توفير الطمأنينة لمواطنيه.

وجعل انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي مؤخرا من البوسنة والهرسك جارة مباشرة للاتحاد، وذلك بحدود برية

مشتركة طولها ١ ٠٠٠ كيلومتر. ويوفر ذلك لكل من الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك الفرصة لزيادة تعزيز علاقاتنا المتبادلة ولتحسين التعاون عبر الحدود. ولا يمكن المبالغة في تقدير دور البلدان المجاورة على صعيد توفير القدوة وإظهار الآثار الإيجابية للإصلاحات ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي والانخراط بشكل إيجابي وإرسال الرسائل الصحيحة.

ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وطد الاتحاد الأوروبي وجوده في البوسنة والهرسك حيث يشارك مشاركة كاملة في دعم البوسنة والهرسك في جميع المسائل ذات الصلة بالاتحاد. كما يوفر ممثلنا الخاص/رئيس وفد الاتحاد الأوروبي التوجيه لقائد قوة الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالشؤون السياسية المحلية.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يلازم البوسنة والهرسك في تقدمها في المجال الأمني. وقد كشفت الأحداث التي وقعت في شباط/فبراير عن عدد من التحديات في مجال القانون والنظام، ولا سيما بخصوص التعاون والتنسيق وقابلية التبادل بين مختلف أجهزة إنفاذ القانون. والاتحاد الأوروبي منخرط بالفعل في هذا الصدد، بالتعاون مع شركائه الدوليين، لمساعدة السلطات في البوسنة والهرسك على حل هذه المسائل. ولا تزال عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي تركز بصفة رئيسية على بناء القدرات والتدريب، مع الاحتفاظ بالقدرة على المساهمة في قدرات الردع لسلطات البوسنة والهرسك، إذا تطلب الوضع ذلك. وسيُبقي الاتحاد الأوروبي العملية قيد الاستعراض المنتظم، بما في ذلك على أساس الحالة في الميدان بغية إحراز تقدم في تهيئة الظروف المواتية لاضطلاعها بولايتها.

والاتحاد الأوروبي، تمشيا مع استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية الصادرة في نيسان/أبريل، يؤكد مجددا التزامه القاطع بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك بوصفها بلدا موحدا وذا سيادة. ويكرر الاتحاد الأوروبي أيضا التزامه القاطع حيال تطلع البوسنة والهرسك إلى الانضمام إلى الاتحاد. وفي هذا الصدد، فإنه يدين الخطب والأفكار الانفصالية والباعثة على الفرقة باعتبارها أمرا غير مقبول.

وفي سياق استراتيجية الاتحاد الأوروبي العامة في البوسنة والهرسك، نتطلع إلى مواصلة المناقشات مع المجتمع الدولي بشأن إعادة تشكيل الوجود الدولي، وذلك في المحفل المناسب، وندعو سلطات البوسنة والهرسك إلى تحقيق الأهداف المعلقة لإغلاق مكتب الممثل السامي والشروط اللازمة لذلك. وفي هذا الصدد، يُذكر الاتحاد الأوروبي قادة البوسنة والهرسك بضرورة التعاون الكامل مع مكتب الممثل السامي وتوفير الإمكانية اللازمة للمكتب للوصول إلى المسؤولين والمؤسسات والوثائق للاضطلاع بولايته.

وما زال الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة اللازمة لتعزيز تقدم البوسنة والهرسك صوب التكامل الأوروبي. وهذا هو النهج الذي سيدفع البلد قدما في تنفيذ برنامجه للإصلاح صوب تحقيق الاستقرار والتنمية، في طريقه إلى الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب بالممثل السامي إنزكو وأن أعرب له عن شكرنا على إحاطته الإعلامية وعلى التقرير (S/2014/314). كما أود أن أعرب عن تقديرنا للجهود الشخصية التي يبذلها في الاضطلاع بولايته الصعبة.

وتعرب كرواتيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، غير أنني أود أن أضيف عدة ملاحظات بصفتي الوطنية.

تولي كرواتيا أهمية قصوى للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك ولاستقرارها وأدائها لوظائفها. ونؤمن إيمانا راسخا بأن تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك وأدائها لوظائفها أمر أساسي للاستقرار والازدهار في جنوب شرق أوروبا وما وراءها. وقد أوجد اتفاق دايتون للسلام نظاما سياسيا معينا يرتكز على التمثيل العرقي في المقام الأول، والذي يستند إلى المساواة الحقيقية بين الشعوب الثلاثة المؤسسة للاتحاد. وهذه المساواة شرط أساسي للاستقرار في البوسنة والهرسك.

غير أن النخب السياسية كثيرا ما تستغل البنية المؤسسية المعقدة التي أوجدها اتفاق دايتون، مما تسبب في الجمود السياسي والمؤسسي الراهن. وكانت الاحتجاجات في سراييفو وفي مدن أخرى من البوسنة والهرسك في وقت سابق من هذا العام تعبيرا واضحا عن إحباط المواطنين إزاء عجز النظام عن القيام بوظائفه والحالة الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة في البلد. وكانت تلك الأحداث نتيجة مباشرة لعدم اتخاذ النخب السياسية لخطوات تقدمية ومؤشرا على أن البوسنة والهرسك يجب أن تشرع في عمليات إصلاح من أجل كفالة الاستقرار والازدهار.

وإلا، قد يواجه البلد المزيد من عدم الاستقرار، بما في ذلك على أسس عرقية.

إننا نشجع القادة السياسيين للبوسنة والهرسك على التخلي عن مصالحهم العرقية الضيقة، خلال الحملة الانتخابية المقبلة. حيث يستحق مواطنو البوسنة والهرسك منظورا جديدا، يتضمن الاعتراف باحتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية وتلبيتها.

ونتشاطر قلق الممثل السامي، وندين الذين يواصلون في جمهورية صربسكا الاعتداء على السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، وسيادتها. وخطاب الرئيس ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى في جمهورية صربسكا، الانفصالي الذي يشجع على الانقسام، أمر غير مقبول تماما.

ومن أجل تحقيق هدفنا المشترك، المتمثل في تحقيق بوسنة وهرسك مستقرة ومزدهرة وتؤدي وظائفها بوصفها دولة، فإننا بحاجة إلى التوصل إلى استراتيجية واقعية، تأخذ بعين الاعتبار الحالة الميدانية. ويمثل احتمال عضوية الاتحاد الأوروبي الواضح، دون أدنى شك أفضل إطار استقرار وأمن، يمكن أن تحقق فيه البوسنة والهرسك تقدما ثابتا. وتمثل عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أفضل خطة لإصلاح بناء الدولة، وتعزيز القدرات الإدارية والحكم الرشيد، التي تشتد حاجة البوسنة والهرسك إليها.

إننا نشجع قادة البوسنة والهرسك على إيجاد الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ حكم قضية سايديتش وفينتشي، والسعي لتحقيق إصلاحات أخرى، بما في ذلك تلك المنفذة في القطاع العسكري.

وتصور نهج مصمم خصيصا للبوسنة والهرسك في عملية التكامل الأوروبي أمر ضروري. ويجب علينا النظر في تحديد نتائج ملموسة، عدا الحكم في قضية سايديتش وفينتشي، من شأنها أن تبقي عملية التكامل في البلد ملموسة وقابلة للتنفيذ. ولا ينبغي أن يعني ذلك تقليص مستوى المعايير، بل مساعدة البوسنة والهرسك على الوفاء بها. ويتمثل الأساس المنطقي لهذا النهج في مشروطيته. وينبغي ربط وتيرة التقدم واندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي مباشرة بوتيرة التقدم المحرز بشأن إصلاحاتها السياسية والقانونية والإدارية، وينبغي كذلك مكافأة كل جانب من جوانب التقدم.

إن كرواتيا تؤكد أهمية المشاركة المستمرة الرفيعة المستوى بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، فإننا نتوقع رؤية انخراط سلطات البوسنة والهرسك على نحو بناء في المبادرات الأخيرة التي اتخذتها المفوضية الأوروبية

والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وبعض الدول الأعضاء، والتي يتمثل الهدف منها في إعطاء دفعة لعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، المتأخرة الآن.

إننا ندعم جميع المبادرات الرامية إلى تحسين التماسكين الاقتصادي والاجتماعي، والمشاركة النشطة للمجتمع المدني والشباب، وقدرات بناء المؤسسات وتأديتها لوظائفها وفعاليتها.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتأكيد استعداد كرواتيا، بوصفها الدولة الوحيدة العضو في الاتحاد الأوروبي التي لديها حدود مباشرة مع البوسنة والهرسك، لمواصلة تعاونها الوثيق مع جارتنا، فيما يخص جميع القضايا وتزويد البوسنة والهرسك بالدعمين السياسي والتقني القويين والمستمرين، في إطار عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي. ولا نزال ندرك جميع الاحتياجات والحقوق المشروعة للكروات في البوسنة والهرسك. وهم يشكلون أصغر المكونات الثلاثة لشعب البوسنة والهرسك، ولكنهم بالطبع مهمون بنفس القدر. وسوف نستمر في دعمهم.

إن التاريخ المضطرب للبوسنة والهرسك يشكل في الوقت الحاضر، للأسف في كثير من الأحيان، أكبر مصادر التوتر والنزاعات، بدلا من أن يكون نقطة انطلاق لتحقيق مستقبل أفضل. وذلك سبب إضافي يدعونا إلى تكثيف جهودنا المشتركة فيما يخص تقديم كل الدعم والمساعدة المطلوبين للبوسنة والهرسك.

من ناحية إيجابية، شهدنا قبل بضعة أيام فقط، عودة قاعة مدينة سراييفو الشهيرة إلى مجدها القديم، بعد أن دمرت أثناء حصار المدينة خلال التسعينات. وينبغي أن يبشر ترميم هذا المبنى الرائع، الذي هو رمز لسراييفو، بقدوم أيام أفضل تنتظر ذلك البلد الأوروبي المهم.

أخيرا، أود بشكل غير رسمي لكن إيجابي كذلك، أن أتمنى للبوسنة والهرسك كل النجاح، خلال كأس العالم المقبلة في البرازيل. وهذا مثال بسيط لكنه معبر بخصوص مدى نجاح البوسنة والهرسك على الساحة العالمية عندما تلتئم فيما بينها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أرحب بسعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، وأشكره على تقريره الذي قدمه إلى المجلس (S/2014/314، المرفق).

تعتبر صربيا البوسنة والهرسك أحد أقرب شركائها. كضامن لاتفاق دايتون للسلام، ولا تزال صربيا ملتزمة تماما باحترام السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها، وترى أنه يتعين موافقة جميع الأطراف الفاعلة السياسية على مجمل القرارات الرئيسية المتعلقة بمستقبل البلد. ونؤيد جميع الاتفاقات التي توصلت إليها كيانات البوسنة والهرسك الهادفة إلى تعزيز رفاه جميع مكونات الشعب الثلاثة.

إن البوسنة والهرسك التي يقطنها ١,٥ مليون صربي، هي أيضا ثالث أكبر شريك اقتصادي لنا. وقبل يومين، قام رئيس وزراء صربيا، السيد ألكسندر فوشيتش، بأول زيارة رسمية له للخارج، لسراييفو. وبالتأكيد، فإن تلك الزيارة تجسيد واضح للأهمية التي توليها صربيا لعلاقاتها مع البوسنة والهرسك، وكياناتها، ولالتزام بلدي بتعزيز تلك العلاقات على أعلى مستوى ممكن، وعلى أساس حسن الجوار.

إن بلدي يؤيد تأييدا كاملا الاندماج الأوروبي للبوسنة والهرسك، والتعاون بين البلدين في إطار تلك العملية. وفي هذا السياق، فإننا نشير على وجه الخصوص إلى أهمية اللجنة المعنية بتنفيذ خطة عمل مذكرة التعاون المتعلقة بالاندماج الأوروبي،

التي عقدت أول اجتماعاتها في سراييفو في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ومن المقرر أن تعقد اجتماعها المقبل خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤.

ونتشاطر اهتمام البوسنة والهرسك بتبادل الخبرات بخصوص الوفاء بمعايير كوبنهاغن، واستعدادها للتنسيق على الطريق صوب عضوية الاتحاد الأوروبي. كما أننا على استعداد لمساعدة البوسنة والهرسك على ذلك الطريق، وتبادل الخبرات المكتسبة معها، فيما يتعلق بالشروط التقنية للعضوية التي استجابت لها صربيا.

وتدعو صربيا إلى تكثيف التعاون الإقليمي. وتعتبر أن إنشاء منطقة مستقرة سياسيا واقتصاديا، في جنوب شرق أوروبا يشكل أحد الشروط المسبقة الأساسية لتنميتها الاقتصادية. وبلدي مهتم على وجه الخصوص، بتعزيز التعاون ضمن اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، وبالتوقيع خلال الفترة المقبلة على مذكرة تفاهم بشأن الأسواق الثالثة، وبمبادرة البوسنة والهرسك المتعلقة بإنشاء مجموعة من الشركات البوسنية والصربية بعد التوقيع على تلك المذكرة.

إن صربيا مهتمة في مجال التعاون الاقتصادي، الذي يعد أحد أهم مكونات التعاون الثنائي، بتعزيز قطاع الأعمال والاستثمار والتجارة والتعاونين الاقتصادي والعسكري. ويكتسي أهمية خاصة في تلك العملية الدور الذي تقوم به اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي، والاجتماع المشترك المتوقع بين حكومة جمهورية صربيا ومجلس وزراء البوسنة والهرسك، والزيارة المقبلة للرئيس نيكوليتش للبوسنة والهرسك، واجتماع لجنة الحدود المشتركة بين الدولتين. وسيكون استئناف عمل المجلس المشترك للتعاون بين الدولتين موضع ترحيب أيضا.

وتواصل صربيا بحسن نية وتحقيقا للمصالح المتبادلة، التعاون مع البوسنة والهرسك فيما يخص معالجة جميع القضايا العالقة، التي تقلصت بشكل كبير من حيث العدد الآن، في إطار اتصالات مباشرة ومحادثات بدون وسطاء. وتشمل هذه القضايا ترسيم الحدود واللاجئين والمفقودين، وعملية الخلافة.

إننا نتشاطر قلق الممثل السامي إنزكو، جراء توصية مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المتعلقة بتجريد لاجئي البوسنة والهرسك والمنطقة من صفة لاجئ. ولم تقبل صربيا توصية مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، التي اتخذها في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، لأن لها تأثيرا سلبيا على حماية اللاجئين وتلحق الضرر بتنفيذ برنامج الإسكان الإقليمي وعملية المصالحة. وأشرنا جنبا إلى جنب مع البوسنة والهرسك، باستمرار إلى أنه من السابق لأوانه اتخاذ هذه التوصية.

وبوصف صربيا البلد الذي يستقبل أكبر عدد من اللاجئين، فإنها تدعو لاعتماد حلول دائمة وعادلة ومستدامة، من شأنها تلبية احتياجات الفئات الضعيفة للسكان المشردين منذ فترة طويلة، واحترام حقوقهم. وفي هذا السياق، عملنا جاهدين، بالتعاون مع البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود، على معالجة قضايا اللاجئين، وعلى وجه الخصوص، تنفيذ برنامج الإسكان الإقليمي. واستثمرنا كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى المصالحة، وتعزيز التنمية والاستقرار في المنطقة.

ولتحقيق هذه الأهداف، سيظل بلدي يدعم التنمية والنمو على نحو عام في البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أي أسماء أخرى على قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.